

التسلطية الانتخابية في المجتمعات الانتقالية: كينيا (1992-2007) نموذجاً

Electoral Despotism in Transitional Societies: Kenya (1992-2007) as a Model



طالبة الدكتوراه/ إلهام سوراخ^{1,2,3}، الدكتور/ لقمان مغراوي^{2,1}

¹المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)

²مخبر تحليل السياسات الشرق أوسطية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

³المؤلف المراسل: sourakh.ilhem@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2020/07/11 تاريخ القبول للنشر: 2020/09/24 تاريخ النشر: 2020/12/28



مراجعة الهقال: اللغة العربية: د. / عيسى بلقاسم (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: أ. / أنوار الناصر (العراق)

ملخص:

تهدف هذه المقالة إلى تفسير سوء توظيف الانتخابات كأداة بناءة للتنافس على السلطة وإدارة الصراعات السياسية سلمياً، وكيف يقود ذلك إلى الديمقراطية الفاشلة، فمن خلال استعراض التجربة الكينية حيث سيتم تسليط الضوء على إساءة استخدام النخب للقواعد والمؤسسات الانتخابية وعلاقة ذلك بالعجز الديمقراطي الذي تعاني منه كينيا رغم أنها استهملت مسارها الانتقالي منذ تسعينات القرن الماضي.

وتكمن أهمية هذه المقالة في أنها ستساهم انطلاقاً من توظيف إطار تحليلي حديث هو "التسلطية الانتخابية" في تحقيق فهم علمي وموضوعي للانحراف الذي مس توظيف الانتخابات، فبعد أن كانت آلية للانتقال لنظام يفترض أن يكون أكثر ديمقراطية، تحولت إلى آلية لترسيخ النظام التسلطي. الكلمات المفتاحية: المجتمعات الانتقالية؛ الانتخابات؛ التسلطية الانتخابية؛ كينيا؛ الديمقراطية.

Abstract:

This article aims to explain how the misemployment of elections as a constructive tool for competing for power and peacefully managing political conflicts leads to a failed democratization. Through reviewing the Kenyan experience, the researcher will shed light on the elite's abuse of electoral rules and institutions and their relationship with Kenya's democratic deficit, even though it has started its transition since the 1990s.

The importance of this article lies in its contribution to attain an academic and objective understanding of the deviance that has affected the employment of elections through an analytical approach, that is the "electoral despotism." Hence, even though transiting of powers has been supposedly a democratic system, it has become a mechanism for consolidating the autocracy.

Key words: *Transitional Societies; Elections; Electoral Despotism; Kenya; Democracy.*

مقدّمة:

شهد العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين، تناميا ملحوظا لتبني الحكم الديمقراطي في العالم فقد صدر سنة 2017 تقرير عن مؤسسة freedom House أكد على وجود على 123 دولة ديمقراطية من بين 195 دولة في العالم، اختلفت من حيث مدى الالتزام بقيم الديمقراطية ومدى نزاهتها، واتفقت في توظيف التنافس السياسي لاختيار القادة والممثلين من خلال الانتخابات (Freedom House, 2017).

وإذا كان الحكم على مدى ديموقراطية النظم السياسية، يتم بناء على تتبع مؤشرات محددة مثل التعددية الحزبية، دورية الانتخابات واحترام الحريات العامة، فإن تتبع ذات المؤشرات في الدول التي شهدت مسارا انتقاليا بداية من عقد التسعينات من القرن الماضي، وخاصة في إفريقيا، يدفع إلى طرح العديد من التساؤلات حول طبيعة النظم التي نتجت بعد ذلك، وهذا في ظل الممارسات التي ترافق مختلف المحطات الانتخابية والنتائج التي تسفر عنها خاصة العنف والفساد، حيث ظهر على إثر ذلك العديد من الإسهامات النظرية مثل "إطار التسلطية الانتخابية" الذي حاول تقديم تفسير علمي لمفارقة تحول النظم السياسية في تلك الدول إلى نظم أكثر تسلطية بدل تحولها إلى نظم أكثر ديموقراطية. في هذا السياق، تبرز كينيا التي باشرت مسارها الانتقالي سنة 1992 بتنظيمها لأول انتخابات تعددية، تلاها بعد ذلك خمسة محطات انتخابية أخرى بصورة منتظمة (1997، 2002، 2007، 2013، 2017)، إلا أنها كانت تشهد باستمرار ممارسات تسيء بشكل مباشر لمعايير النزاهة والشفافية التي يفترض أن تتصف بها الانتخابات، فعلى سبيل المثال أشارت اللجنة الكينية لمراقبة الانتخابات بشأن انتخابات 1997 بأنه وفي ظل البيئة الانتخابية المعيبة لا يمكن اعتبار أن الانتخابات عادلة (2000, p p.145-146, Foeken& Dietz).

إن هذه الممارسات تطرح العديد من التساؤلات حول دور الانتخابات في المسار الانتقالي لكينيا، فإذا كانت الديمقراطية تعتبر نظاما تنافسيا آليته الرئيسية هي الانتخابات نظرا لأهميتها في ضمان التداول السلمي على السلطة لمختلف المرشحين على قدم المساواة، فإن عدم الالتزام بقيم الشفافية والمصادقية سواء على مستوى التنظيم أو التنافس بين المرشحين فيها، يؤكد على وجود فجوة بين اعتبارها ممارسة سياسية لضمان التنافس السلمي على السلطة، والاستراتيجيات والقوانين المعتمدة لإدارتها أين تبرز الانحرافات والخروقات كما هو الحال في كينيا فكيف يمكن تفسير هذا الانحراف الذي مس الانتخابات على ضوء إطار "التسلطية الانتخابية"؟

فرضية الدراسة:

يعبر انحراف الانتخابات في كينيا عن محاولة النخبة السياسية الحاكمة التكيف مع متطلبات الديمقراطية مع الحفاظ على مصالحها في ذات الوقت.

منهجية الدراسة:

تنقسم منهجية هذه الدراسة إلى جزأين، يستند الجزء الأول إلى التحليل الكيفي الذي يقوم على الفهم البنائي للظاهرة وكيفية تفسيرها أو تأويلها (عبد الحي، 2016، ص. 06)، وفي هذا السياق، سيقوم الباحث انطلاقاً من تطبيق إطار التسلطية الانتخابية على كينيا بتقديم قراءة علمية موضوعية لانحراف الممارسة الانتخابية في المجتمعات الانتقالية، على أن يتم تدعيم هذه القراءة بالتحليل الكمي الذي يقوم على تحويل الظاهرة إلى عدد من المؤشرات والبيانات القابلة للقياس (عبد الحي، 2016، ص. 05) والتي سيتم استقائها من مختلف التقارير الصادرة عن الحكومة الكينية، المنظمات الدولية أو الإقليمية أو الدراسات المسحية التي أعدها باحثون مهتمون بالسياسة الكينية.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: التسلطية الانتخابية، مقارنة مفاهيمية ونظرية

المبحث الثاني: دولة ما بعد الاستعمار في كينيا

المبحث الثالث: السياق التاريخي والإطار التنظيمي للانتخابات في كينيا

المبحث الرابع: الانتخابات في كينيا، بين متطلبات الديمقراطية وتداعيات التسلط

المبحث الأول

التسلطية الانتخابية، مقارنة مفاهيمية ونظرية

يمثل إطار التسلطية الانتخابية أحد الأطر النظرية الحديثة التي استهدفت دراسة خصائص النظم السياسية في الديمقراطيات الناشئة، حيث اتجهت العديد منها إلى إرفاق مساراتها الانتقالية بممارسات تناقض قيم الديمقراطية ومثلها، ما طرح العديد من التساؤلات حول أسباب هذا الانحراف ومظاهره، وهو ما ستتم الإجابة عليه، نظرياً في المبحث التالي انطلاقاً من عرض مفهوم "التسلطية الانتخابية" وتصوره لتلك النظم.

المطلب الأول: مفهوم التسلطية الانتخابية

رغم أن مفهوم التسلطية الانتخابية، ليس الوحيد الذي يستخدم لتوصيف النظم التي تلتزم بتنظيم الانتخابات مع إظهار عدم التزام بمعاييرها وأسسها، إلا أنه الأكثر تداولاً لتوصيف انحراف الممارسة الانتخابية، وقد تم تعريفه من قبل العديد من الباحثين الذين ركزوا بحوثهم على دراسة الديمقراطيات الناشئة، على غرار "أندريس تشدler" A. Schedler في مقال له بعنوان Elections Without Democracy: The Menu of Manipulation نشره في مجلة الديمقراطية سنة 2002 وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي.

تمثل الانتخابات محور اهتمام الدول ذات التوجهات الديمقراطية الحديثة، لأنها تعد مؤشراً مهماً على انطلاق عملية الانتقال الديمقراطي وتغيير قواعد اللعبة السياسية، حيث يمكن أن يكون إجراء

انتخابات تنافسية، حرة ونزيهة على أساس حق الاقتراع الشامل المدخل الرئيسي لبناء دعامة صحيحة لعملية الديمقراطية (Lynn, 2005, p. 09).

غير أن المعضلة الرئيسية التي تواجهها الانتخابات منذ انطلاق ما أسماه "صاموئيل هنتنغتون" S. Huntington بـ "الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي"، هي أنها أصبحت تجري حتى في الدول التي توصف بأنها تسلطية، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى تنظيم انتخابات على مختلف المستويات في سياق انتقالي، في بيئة تسيطر عليها العديد من الممارسات المشبوهة وهو ما أشار إليه "أندريس تشيدلر" (2002, p.47) بمصطلح "التسلطية الانتخابية" وذلك للدلالة على الأنظمة التي تسمح بإجراء انتخابات متعددة الأحزاب في ظل بيئة سلطوية، حيث يمكن أن تكون تنافسيةً ولكنّها غير عادلة فإجراء الانتخابات وتعدد المشاركين فيها وقيامهم بحملات انتخابية لا يعني بالضرورة أنّ هناك عدلاً في التنافس من حيث الإمكانيات المتاحة لكل طرف (Levitsky & Way, 2002, p.52).

تعرف "التسلطية الانتخابية" بأنها: نظام مدني يتضمن مؤسسات ديمقراطية رسمية، يُنظر إليها على أنها الوسيلة الأساسية لاكتساب السلطة، ولكن نظراً لإساءة استخدام أصحاب المناصب والنفوذ للانتخابات ومختلف مؤشرات الديمقراطية الأخرى، تفقد فاعليتها وتصبح أدوارها موضع شك، وبدل أن تؤدي دورها في تكريس خيار الشعب، يصبح توظيفها موجهاً لتحقيق هدف واحد، هو تحسين صورة النظام السياسي القائم من دون أن يُفضي ذلك إلى ديمقراطية كاملة (Levitsky & Way, 2010, p. 05).

بناء على ما سبق، فإن الفرق الأساسي بين نظام الديمقراطية الراسخة وتلك التي توصف بأنها ناشئة هو طبيعة الدور الذي تقوم به الانتخابات وكذا البيئة التي تجري فيها، ففي الديمقراطيات الراسخة تجري الانتخابات في سياق تقل فيه احتمالات اللجوء إلى توظيف أساليب مشبوهة لإدارة المنافسة الانتخابية مثل الاحتيال والترهيب والعنف، حيث تحصل الأطراف المتنافسة على فرص متساوية في الظهور وعرض برامجها فلا تخضع لأي ممارسات قمعية، في المقابل تشهد نظم الديمقراطية الناشئة، العديد من الممارسات التي تتعارض بشكل واضح مع معايير النزاهة والشفافية والعدالة التي يفترض أن تتصف بها الانتخابات كما هو منصوص عليه في مختلف المواثيق الدولية والإقليمية وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ديسمبر عام 1948 حيث جاء في المادة 21 منه أن: "لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة، أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية، وأن إرادة الشعب هي مناط سلطة، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري وبإجراء مكافئ من حيث حرية ضمان التصويت".

المطلب الثاني: مظاهر التسلطية الانتخابية

يعبر مفهوم التسلطية الانتخابية عن جملة من الممارسات التي تضع قيم الديمقراطية ومثلها موضع شك، وذلك نظراً لأنها تسيطر على الآلية التي يفترض أنها تمثل الركيزة التي تضمن الانتقال السلس للسلطة ألا وهي الانتخابات، حيث تبرز في إطار ما يسمى بـ "ميدان اللعب" الذي يمثل الفضاء الذي

تجري في ظلّه المنافسة الانتخابية وفيما يلي عرض لكيفية فهم دينامية المنافسة الانتخابية في إطار "التسلطية الانتخابية".

يمثل "ميدان اللعب" جوهر المنافسة الانتخابية، فهو الفضاء الذي يمكن من خلاله فهم تفاعلات وتجاذبات الممارسة الانتخابية في إطار نظام "التسلطية الانتخابية"، وقد وظف هذا المصطلح لأول مرة من قبل "ستيفن ليفتسكي" S. Levitsky في إشارة إلى العدالة التوزيعية في جانبها المتعلق بأحد أهم مبادئ الحكم الديمقراطي وهو مبدأ تكافؤ الفرص في التنافس، حيث تحسم اللعبة السياسية على الملعب من خلال منح الأطراف المتنافسة في الانتخابات فرصاً متساوية لظهور وترك الخيار للشعب لتقرير مصير حكامه، وبالتالي فإن تكافؤ الفرص يركز على فرصة الأفراد لاتخاذ قرارات مستنيرة من خلال القضاء على أوجه عدم المساواة وتوفير شروط عادلة للتنافس، بحيث لا تتمتع أي مجموعة مشاركة في الانتخابات بفرصة أفضل للفوز نتيجة لظروف غير عادلة (Helle, 2016, pp. 48-49)، على العكس من هذا، فإن النظرة إلى الانتخابات في النظم التسلطية من حيث أنها أداة لتكريس التسلط، قد أثمر مباشرة على طبيعة الممارسات التي تحدث في "ميدان اللعب"، فصحيح أن الانتخابات تعتبر الوسيلة الأساسية لاكتساب السلطة تماماً مثلما هو الأمر في النظم الديمقراطية، غير أن الفرص الممنوحة لأطراف التنافس غير عادلة تماماً، ففي "التسلطية الانتخابية" لا يتمتع الأفراد المسيطرون على زمام السلطة بمزايا شغل الوظائف فقط، وإنما يتمتعون أيضاً بمزايا الاعتماد على موارد الدولة لإعاقة المعارضة (Michalik, 2015, p. 16) لأنهم يمتلكون القدرة على التحكم والتلاعب في مضمون الانتخابات وشروطها، وهو ما يدفع إلى القول أن "التسلطية الانتخابية" ما هي إلا نتيجة لمزج خصائص نظام الحكم التسلطي مع بعض خصائص نظام الحكم الديمقراطي، والنتيجة تظهر في وجهين، فمن جهة تكون الانتخابات تنافسية حيث نادراً ما يتم استبعاد المرشحين الرئيسيين للمعارضة، ومن جهة أخرى غالباً ما تكون غير حرة وغير عادلة، وغير نزيهة حيث يشوبها التلاعب بقوائم الناخبين وحشو صناديق الاقتراع أو تزوير النتائج، وعلى الرغم من أن مثل هذا الاحتيال قد يغير نتيجة الانتخابات، إلا أنه ليس شديداً لدرجة جعل عملية التصويت بلا معنى (Levitsky & Way, 2010, pp. 05, 08).

إذن، فالانتخابات تمثل في جوهرها البحث عن العدالة للتنافس في جميع مراحل العملية الانتخابية وممارسات "التسلطية الانتخابية" هي ضرب لهذا المسعى، لأنها يمكن أن تعصف بالانتخابات ككل سواء ظهرت قبل، بعد، أو خلال العملية الانتخابية، خاصة إذا علمنا أن نهاية الانتخابات وفرز النتائج لا يعني التمكن من المرور إلى المراحل الموالية من الانتقال الديمقراطي، فمخاطر فشل المسار الانتقالي تظهر في مرحلة ما بعد الانتخابات بنفس الشدة والخطورة التي يمكن أن تكون عليها قبل الانتخابات، حيث قد تصل إلى أعمال عنف وتخريب وبالتالي فإن ما يتخلل الانتخابات من سياسات وقرارات وممارسات سيحدد بشكل كبير مستقبل الانتقال الديمقراطي وفرص واستمراريته، وهو ما يؤكد على أهميتها وقيمتها وضرورة الحرص على شفافيته ونزاهتها لإنجاحه.

المبحث الثاني

طبيعة وخصائص دولة ما بعد الاستعمار في كينيا

يهدف هذا المبحث إلى تحديد خصائص دولة كينيا خلال حقبة ما بعد الاستقلال من خلال رصد مختلف المحطات التاريخية التي ساهمت في تكوينها، مع التطرق في ذات الوقت إلى الخصائص التي طبعت النظام السياسي الكيني، انطلاقاً من دراسة ممارسات مختلف الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم البلاد.

المطلب الأول: السياق التاريخي لنشأة دولة ما بعد الاستعمار في كينيا

مرت كينيا بالعديد من المحطات التاريخية الهامة التي ساهمت في تكوينها وطبع خصائصها وهو ما سيتم التطرق إليه في المطلب التالي من خلال دراسة حقبة الاستعمار وما بعد الاستعمار.

أعلنت بريطانيا سنة 1895 الحماية على كينيا وهذا في إطار سياستها التوسعية في منطقة شرق إفريقيا، فقد احتلت هذه الدولة أهمية خاصة لديها (Ndege, 2009, p.2)، لهذا سعت إلى تأكيد سيطرتها عليها بتطبيق العديد من السياسات ذات الأبعاد الثقافية، السياسية والاقتصادية.

شهدت حقبة الأربعينيات إلى بداية الخمسينيات من القرن العشرين، تزايداً ملحوظاً في وعي الكينيين بضرورة التحرر من الاحتلال البريطاني فمع تنامي سياسات المستعمر الاقصائية ونزوح عدد كبير من الأفارقة نحو المدن واختلاطهم مع العرقيات الأخرى تطورت الحركات السياسية في كينيا وكنلت في الأخير سنة 1944 بتشكيل الاتحاد الأفريقي الكيني (KAU) الذي كان تنظيماً سياسياً لصالح الجماعة الاثنية " كيكويو" Kikuyu، ولكنه سرعان ما تحول إلى أول منظمة للسكان الأصليين تعكس وجهة نظر وطنية، حيث تم الإعلان عن هدفه المتمثل في توحيد مواطني كينيا على مطلب الاستقلال، وترأسه "جومو كينيا" Jomo Kenyatta منذ سنة 1947 (Keverenge, p. 23-24).

كان تنظيم (KAU)، النواة الأولى لظهور أكبر حزب سياسي في كينيا وهو الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني (KANU) الذي تأسس في 14 ماي سنة 1960 وكان عبارة عن تحالف مكون من أكبر المجموعات الاثنية الحضرية وهي "كامبا"، "ميرو"، "كيوكيو"، "إمبو"، و"اللوه" Kikuyu, Luo, Embu, Meru, Kamba (Hornsby, 2012, p. 61) التي تتميز بالمستوى التعليمي العالي كما أنها كانت أكثر تعبئة سياسية (Barkan, 1993, p. 86).

شكل الأساس الإثني الذي قام عليه حزب KANU مصدراً لمخاوف بعض السياسيين وعلى رأسهم "دانييل أراب تورييتش موي" Daniel Arap Toritch Moi أحد أبرز قادة جماعة "كالنجين" الاثنية في كينيا من السيطرة على ملكية الأراضي من قبل مجموعة كيوكيو، فظهر هذا الحزب جاء في وقت بدأ فيه الحديث حول استقلال كينيا من قبل الإدارة الاستعمارية، ولهذا اجتمعت بعض الأحزاب الممثلة لبعض الأقليات الإثنية من أجل التفاوض حول تأسيس حزب بنفس قوة KANU من أجل منافسته ومنعه من فرض هيمنته، حيث وبتاريخ 25 جوان 1960، أعلن "حزب اتحاد شعب ساحل إفريقيا The Coast African People's Union)، "تحالف كالنجين السياسي" (The Kalenjin Political Alliance)، "جبهة

الماساي المتحدة "Maasai United Front" إضافة إلى مجموعات إثنية أخرى عن تأسيس أول ائتلاف حزبي في كينيا وهو حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني KADU (Hornsby, 2012, p. 61)، وتشكلت قاعدته الشعبية من الاثنيات الريفية الصغيرة التي كانت تتميز بالمستوى التعليمي المحدود وضعف التعبئة السياسية وعلى رأسها جماعة "لهويا" Luhya ثاني أكبر مجموعة إثنية في كينيا آنذاك ب 14 بالمئة من السكان إضافة إلى جماعة "كالنجين" ومجموعات أخرى من "الوادي المتصدع" (Barkan, 1993, p. 86).
 باشر الحزبان مفاوضات الاستقلال مع الإدارة البريطانية التي عملت جاهدة للقضاء على كل أشكال ومظاهر كفاح الكينيين للتحرر، إلا أنها وجدت نفسها في الأخير مجبرة للرضوخ لمطلب الاستقلال، حيث أعلنت عزمها منح كينيا الحكم الذاتي وهو ما تحقق فعلا بعد انعقاد سلسلة من المؤتمرات الدستورية في ثلاث مراحل سميت مؤتمرات "لانكسترهاوس" Lancaster House كان آخرها مؤتمر "لانكستر" الثالث الذي تم الكشف من خلاله عن دستور الحكم الذاتي في 1 جوان 1963 وقد نص على ما يلي:

❖ إنشاء حكومة كينية وفق نموذج وستمنستر حيث تم تعيين رئيس الوزراء من قبل الحاكم العام من بين أعضاء مجلس النواب من الحزب السياسي الذي يتمتع بأغلبية كبيرة من الأعضاء وهو ما كان يعني عمليا جوموكينيا من حزب KANU، كما تم تخويله السلطة التنفيذية نيابة عن الملكة.
 ❖ استحداث الجمعية الوطنية التي كانت مكونة من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب،
 ❖ تبني نظام حكم فدرالي حيث تم تقسيم كينيا إلى سبع مناطق لكل منها هيئة تشريعية إقليمية ورئيس تنفيذي،

❖ إنشاء لجنة انتخابية مستقلة مسؤولة عن ترسيم حدود الدوائر الانتخابية والإشراف على الانتخابات وتنظيمها وإدارتها (Nderitu and al, 2012, p.8).

بموجب إعلان الاستقلال، تولى "جوموكينيا" رئاسة مجلس الوزراء باعتباره نائبا للملكة البريطانية صاحبة السلطة التنفيذية آنذاك، غير أنه سرعان ما بدأ العمل لتعزيز استقلال بلاده وتحقيق سيادتها الكاملة وضمان خروجها من دائرة التبعية للاستعمار، وذلك من خلال إجراء سلسلة من التعديلات لدستورية كان أولها سنة 1964، حيث غير من خلاله نظام الحكم من الفيدرالية إلى نظام جمهوري مستقل عن سلطة بريطانيا، كما تم إلغاء منصب الحاكم العام واستحداث منصب رئيس الجمهورية الذي خوله ليكون أول رئيس لكينيا ينحدر من أقلية كيوكيوليكوم البلاد منذ سنة 1964 إلى غاية وفاته سنة 1978 (العدوي، 2015، ص. 237).

تميزت فترة حكم "كينياتا" بغلبة الطابع الزبوني في إدارة علاقته بالمحكومين، مستفيدا في ذلك من أكبر موارد كينيا الاقتصادية وهو الأرض، حيث شكل هذا المورد عنصرا محوريا في النظام الاجتماعي الجديد الذي كان يسعى لإقامته، من خلال إنشاء بناء خاص لحيازة الأراضي يمنح فرصا للسياسيين والدولة للتلاعب في تخصيص الأراضي واستخدامها من أجل تحقيق السيطرة الاجتماعية والسياسية على السكان المستقرين في مقاطعة "الوادي المتصدع" Rift Valley، فخلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 1966

حصلت الحكومة على حوالي 20 بالمئة من الأرض التي كانت تحت سيطرة البيض في تلك المنطقة، وقامت بتقسيمها في إطار مخططات مثل مخطط المليون فدان الذي تم من خلاله توزيع الأرض على أسس عرقية، وبحلول سنة 1964 استولت أقلية كيكويو على حوالي 58 بالمئة من المزارع المباعة في المرتفعات من أصل حوالي 91 بالمئة، كما حصلت سنة 1965 أيضا على حوالي 56 بالمئة من إجمالي الأراضي المستوطنة، وتشير إحصائيات صادرة عن المؤسسة العامة للتنمية الصناعية والتجارية أنه في أفريل من عام 1966 حازت أقلية "كيكويو" على 64 بالمئة من القروض في القطاع الصناعي و44 بالمئة من القروض التجارية (Gaston, 1979, p. 47).

من جهة أخرى، دعم كينياتا سياسته الهادفة لفرض هيمنة "كيكويو" بإدخال أكبر عدد من هذه الأقلية إلى مختلف أجهزة الدولة وهو ما تجلى في جملة من المظاهر منها الثبات النسبي لحصة هذه الجماعة من المناصب الوزارية، ففي حكومتي 1963 و1964، كان نصيبها ستة حقائق وسبعة على التوالي من أصل 22 و23 حقيقة، بينما قسمت الحقائق الأخرى على باقي الأقليات مع تهميش أقلية "كالنجين" التي تعتبر من أكبر المجموعات الإثنية ففي الوزارة الأولى عام 1963 لم تمثل على الإطلاق، ثم حصلت على حقيقة واحدة بين عامي 1964 و1966، قبل أن ترتقي إلى حقيبتين عامي 1969 و1974 (إمام، 2015، ص ص. 528-529).

توفي "جومو كينياتا" الرئيس المؤسس لكينيا- يوم 22 أوت سنة 1978 بعد أربعة عشر عاماً من الحكم، وخلفه "دانيال أراب موي" الذي ينحدر من أقلية "كالنجين"، حيث شغل منصب نائب ل"كينياتا" طيلة الفترة الممتدة من 1966 حتى 1978 ثم واصل مهمته كرئيس للبلاد إلى غاية سنة 2002. بمجرد تسلمه للحكم في ديسمبر 1978، تعهد "موي" بإتباع فلسفة "Nyayo" التي تعني إتباع نفس خطى "كينياتا"، حيث كان يريد من الكينيين اعتباره قومياً حقيقياً كما كانوا ينظرون إلى "كينياتا"، ومع مرور الوقت تحول تصميمه هذا إلى استراتيجية لتحقيق أهداف أوسع وهي السيطرة على الدولة، وتوطيد السلطة، وتوسيع قاعدته السياسية ودعمه الشعبي، (Adar & Munaye, 2001, p.1)، حيث تبني بدوره نهجا زبونياً غير أنه كان يواجه مشكلة فعلية، فعلى عكس "كينياتا"، الذي كان بوسعه أن يوزع الأراضي دون أن ينتبه إليه أحد نظراً لتزامن ذلك مع أول عقد من الاستقلال حيث لم تكن قيمة ما تملكه كينيا من موارد واضحة، كان على الرئيس "موي" أن يسلب بشكل مباشر قبل أن يتمكن من العطاء، ومن أجل تحقيق ذلك اتبع العديد من الاستراتيجيات لعل أبرزها سياسة الترحيل القسري التي فرضتها الدولة في "الوادي المتصدع" حيث تم إخلاء "المزارعين" من أقلية "كيكويو" بعنف قبل انتخابات سنة 1992 و1997 على وجه الخصوص وتم تخصيص أراضيهم لعائلات "كالنجين" (130-129). (Cavanagh, 2018, p.129).

وفي ذات السياق، أشار "تقرير ندونجو" The Ndungu Report الذي أصدرته لجنة التحقيق في تخصيص الأراضي العامة بشكل غير نظامي المؤسسة من قبل "مواي كيباكي" Mwai Kibaki إلى استغلال حكومة "موي" لمساحات واسعة من الأرض التابعة لشركات وطنية، وهي استراتيجية جديدة اتبعتها تقوم

على استغلال أملاك الدولة لتقوية حكمه، حيث كان يقوم بعمليات شراء غير مشروعة للأراضي لاستغلالها لأغراض سياسية وكانت الشركة الأكثر توظيفاً لهذا الغرض هي الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي الذي أنفق خلال الفترة 1990 و1995 حوالي 30 مليار شلن لشراء أراضي من جميع أنحاء البلاد (Southall, 2005, p. 147).

وبنفس الطريقة التي حاول بها "جومو كينياتا" إضعاف نفوذ أقلية "كالنجين" في أجهزة الدولة، سعى "دانييل آراب موي" إلى إقصاء أقلية "كيوكيو"، مقابل توظيف "كالنجين" كقاعدة دعم له ومكافئتهم بمرور من القطاع العام، وتشمل هذه المكافآت المناصب العليا في المنظمات شبه الحكومية والإدارة، فضلاً عن المنافع النقدية في شكل قروض حكومية، حيث لوحظ أنه منذ انضمامه إلى السلطة دخل أعضاء أكثر من "كالنجين" إلى أعلى المناصب في الدولة بالتزامن مع خروج "كيوكيو" منها، فعلى سبيل المثال، كان هناك 35 مفوضاً لمقاطعة ينحدر من أقلية كيوكيو من أصل 41 سنة 1978، و5 مفوضين إقليميين من أصل 8 و13 سكرتيراً دائماً من أصل 19، لتتقلب الأوضاع بحلول سنة 1991، حيث أصبح هناك 17 سكرتيراً دائماً من "كالنجين" من أصل 28 في البلاد، و45 مفوضاً لمقاطعة من أصل 66، و4 من أصل 8 مفوضين محليين (Amutabi, 2009, pp. 60-61).

بعد استمرار نظام "دانييل آراب موي" لأكثر من عقدين، نجح "مواي كيباكي" -سياسي ينحدر من أقلية كيوكيو- في كسر هيمنة حزب KANU على السلطة أخيراً، بعد أن فاز في انتخابات سنة 2002، وقد ألقى خطاباً مباشرة بعد تنصيبه، أشار فيه إلى مخططه لإعادة تشكيل الدولة الكينية وذلك من خلال إقامة نظام سياسي يعتمد على الديمقراطية متعددة الأحزاب واحترام حقوق الإنسان؛ إقامة إصلاحات اقتصادية، ومحاربة الفساد إضافة إلى القضاء على المشاكل الاجتماعية التي كانت تواجه كينيا آنذاك وعلى رأسها مسألة الأرض، حيث قام في هذا السياق بتأسيس لجنة "ندونجو" لتحقيق في الاستغلال غير النظامي للأرض، غير أن ذلك على ما يبدو كان لأغراض سياسية فقط، فقد واجهت هذه اللجنة العديد من الصعوبات أثناء تأدية مهامها سواء على مستوى التمويل أو على مستوى التحقيق، بسبب عدم تعاون إدارة الأراضي وإدارة المقاطعات، كما تواطأ العديد من المسؤولين في عرقلة التحقيقات وجلسات الاستماع العلنية بشأن قضايا الاستيلاء على الأرض والتي تشمل الرئيس السابق موي وحلفائه. (Klopp & 8 Lumumba, 2011, p.

من جهة أخرى، يدفع تعامل الرئيس "كيباكي" مع ملف الأرض من خلال إصدار منظومة قانونية جديدة لتسيير نظام حيازة الأراضي، ممثلة في السياسة الوطنية للأراضي والدستور إلى طرح العديد من التساؤلات فهذه القوانين تهدف إلى القيام بسياسة وطنية شاملة لاستصلاح الأراضي من أجل إعادة توزيعها لاحقاً، وهو ما يعتبر تناقضاً مع مفهوم التوزيع العادل للموارد وبالتالي معالجة المظالم التاريخية لبعض الأقليات وعلى رأسها أقلية "كالنجين"، حيث أن هناك فرقاً واسعاً بين ما يمكن تسميته بـ "إستصلاح الأراضي لإعادة التوزيع" والذي يهدف إلى تغيير طبيعة وأسس ملكية الأرض من خلال إعادة توزيعها من الأثرياء إلى الفقراء والمعدمين، وعملية إستصلاح الأراضي الضحلة لإعادة توزيع الثروة الذي

يشير إلى انتزاع السيطرة على الأرض من دولة مركزية وفسادة، وهو جوهر القوانين الجديدة التي تم إقرارها بعد صدور تقرير لجنة "ندونغو" حيث أكدت أن نظام "دانيال أراب موي" قد تورط بشكل خطير في عمليات توزيع غير قانونية للأرض وبالتالي فإن القوانين الجديدة كانت تهدف إلى التخلص من آثار هذا النظام فقط وليس إعادة توزيع الأرض (Manji, 2014, p.124)، لأن ذلك سيضر بصورة مباشرة بمصالح أقلية "كيوكيو" التي ينحدر منها "كيباكي".

إن ما يؤكد هذه الحقيقة هو ما ورد في تقرير لجنة التحقيق في عنف انتخابات سنة 2007، المعروفة بلجنة "واكي" نسبة لرئيسها القاضي فيليب واكي التي أنشأت لتحقيق في أعمال العنف ما بعد انتخابات سنة 2007، حيث أكدت فشل نظام كيباكي في تنفيذ توصيات تقرير ندونجو بشأن التوزيع غير القانوني للأراضي كما أشار التقرير إلى الدور الذي لعبه الظلم التاريخي الذي تشعر به أقلية "كالنجين" حول توزيع الأراضي بعد الاستقلال في نشوب أعمال العنف في سنة 2007 وقبلها في سنوات التسعينات (Waki, 2008, p. 32).

إضافة إلى ما سبق، توجد العديد من المؤشرات الأخرى التي تؤكد المنطق الزبوني لحكم كيباكي، فقد قام هذا الأخير بمنح ما يقارب نصف المناصب الوزارية في حكومة NARC الأولى إلى أعضاء من التحالف الاثني الموسع المكون من أكبر المجموعات الإثنية الحضرية في كينيا المؤسسة لحزب KANU وعلى رأسها جماعة "كيوكيو"، وبحلول عام 2006، كان هناك 19 سكرتيراً دائماً من تلك الأقليات من أصل 34 في البلاد، كما ترأس أعضاء منها 23 من أصل 34 شركة عامة شبه حكومية (Amutabi, 2009, pp. 60-61).

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الكيني

يكشف تتبع مسار تطور دولة كينيا بعد الاستقلال عن ميل الرؤساء الذين تداولوا على حكمها إلى التصرف بمنطق "نيوبترميونيالي" Noe-Patrimonialism زبائني، وهي الخاصية التي لاحظها الباحث انطلاقاً من دراسة مختلف الممارسات التي طبعت كل عهدة من عهديات الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم كينيا. يشير النظام النيوبترميونيالي إلى وجود نمطين من المؤسسات تقليدية وحديثة، والتي على الرغم من اختلافها وتناقضها إلا أنها تعمل جنباً إلى جنب لحفظ استقرار وبقاء السياسي للنظام من خلال التوزيع الانتقائي للمنافع المادية للأتباع (Bratton and Van de Walle, 1997, p.61) فالمستفيد يقدم الحماية أو الخدمات أو المكافآت لعملائه الذين عادة ما يكونون في مستوى اجتماعي أو سياسي أقل مقابل ضمان ولائهم، وبموجب ذلك تكتسب ممارسة السياسة والحكم في الدولة الطابع الشخصي الذي لا يحتكم لأي معايير أو مؤسسات رسمية، كما يعامل مسؤولو الدولة الموارد العامة على أنها إرث شخصي (Van de Walle, 2007: 56)، دون أن يواجهوا أي معارضة واضحة لأنهم محاطين بالأفراد الذين ضمنوا ولائهم بمقابل مادي.

يجد هذا التوصيف لنظام السياسي في كينيا، مبرره من تتبع سلوكيات الحكام الذين تداولوا على الحكم، فأول رئيس لها وهو "جومو كينياتا"، استند طيلة فترة حكمه على مبدأ امتلاك السلطة خارج

نطاق القانون وهو ما أسماه "ماكس فيبر" Max Weber بـ "السلطة الكاريزمية" التي استمد أسسها من أحكام التقاليد والمكانة الاجتماعية المكتسبة من توظيف بعض المؤسسات التقليدية في المقاطعة الوسطى وعلى رأسها القبيلة لتنصيب نفسه كزعيم سياسي وقبلي وحتى ديني، وقد ساعده في ذلك ماضيه كقائد للحركة الوطنية من أجل الاستقلال حيث لقب بـ "Mzee"، كدلالة على الاحترام والقوة (، Sihanya, 2011, pp. 4-5)، وبموجب المكانة التي حظي بها، كان يقوم بتوزيع الموارد والمكافآت الاقتصادية والمناصب الهامة في الدولة والأملك في شكل منازل فاخرة وقطع أراضي خصبة، وبنفس الطريقة واصل الرئيس "دانييل أراب موي" تسيير شؤون الدولة حيث كان يقوم بتوزيع الموارد والمناصب لمصلحة جماعته العرقية "كالنجين"، كما كان يهدف من خلال رفعه لشعار "Nyayo" الذي يستند إلى أسس فلسفية، إلى بناء شرعية خارج الأطر القانونية تماما مثلما كان "كينياتا".

لقد ساهم كل من الرئيس "جومو كينياتا" و"دانييل أراب موي"، في تنمية ثقافة سياسية تقوم على المحسوبية القائمة على العرق من خلال ربط السلطة السياسية بالوصول إلى موارد الدولة، وهي العوامل التي ميزت طبيعة السياسة في المجتمع الكيني لعقود، فالوصول إلى منصب من مناصب الدولة في نظر النخبة السياسية أصبح يمثل فرصة لجمع المزيد من الثروة وضمان الوصول غير المحدود إلى الموارد من خلال جميع الوسائل الممكنة منها الفساد، وشبكات المحسوبية حيث أصبحت قوة هذه الممارسات تضاهي قوة المؤسسات الرسمية، فحتى بعد إزاحة حزب KANU من الحكم ظلت الممارسات التي كرسها في أجهزة الدولة سائدة، وهو ما تأكد بعد وصول "كيباكي" إلى الحكم من خلال تحالف NARC، فقد نكث بالتزامه بإنشاء مجتمع ديمقراطي وعادل للشعب الكيني (Sihanya, 2011, p.8) وبدلاً من ذلك، شرع بدوره في مكافأة مجتمع "كيكويو" الإثني بامتيازات اقتصادية، كما كان نظامه مبنيًا على الفساد، فقد ثبت تورط العديد من وزراء حكومته الذي ينتمون غالباً لنفس مجموعته العرقية "كيوكيو" في فضائح فساد كبيرة أشهرها فضيحة التاجير أنجلو وهو ما سيتم التفصيل فيه لاحقاً.

المبحث الثالث

السياق التاريخي والإطار التنظيمي للانتخابات في كينيا

تعتبر كينيا من البلدان الإفريقية القليلة التي تمتلك تقاليد راسخة في الممارسة الانتخابية، حيث أنها شهدت منذ حقبة ما قبل الاستقلال تنظيم العديد من المحطات الانتخابية الهامة، وهو ما سيتم توضيحه من خلال المبحث التالي، مع التطرق في ذات الوقت إلى الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم الانتخابات فيها.

المطلب الأول: السياق التاريخي للانتخابات في كينيا

شهدت كينيا منذ الحقبة الاستعمارية، تنظيم العديد من المحطات الانتخابية، ورغم أنها كانت تشهد مع كل محطة انتخابية احتجاجات وأحداث عنف، إلا أن هذا لم يمنع من الحفاظ على دورية

الانتخابات، ولعل هذا ما يدفع الباحث إلى التتبع التاريخي للانتخابات في المطلب الموالي بما يساهم في فهم التناقض بين الحفاظ على الممارسة الانتخابية وعدم الالتزام في نفس الوقت بأسسها وشروطها. استهلت كينيا استقلالها بنظام التعددية الحزبية، وتعود جذور هذا النظام إلى الحقبة الاستعمارية، حيث ظهرت الأحزاب السياسية مبكراً، وسرعان ما اكتسبت الحق في المشاركة السياسية من خلال حصولها على مقاعد في المجلس التشريعي منذ سنة 1944، غير أن الانتخابات التي كانت تجري آنذاك، لم تكن على قدر كبير من الأهمية لأن الانتخاب كان امتيازاً مبنياً على أساس عنصري يكرس هيمنة الأوربيين على حساب الأفريقيين رغم أنهم يشكلون الأغلبية، بحجة أن الغالبية السوداء لا تملك البنية الفكرية اللازمة لعملية ديمقراطية انتخابية (أحمد، 2010، د.ص).

في عام 1961، أقرت الحكومة البريطانية مبدأ حكم الأغلبية، كما رفعت الحظر المفروض على الأحزاب السياسية، وهو ما مكن أكبر حزبين -حزب KANU وحزب KADU من المشاركة في أول انتخابات عامة نظمت في تاريخ كينيا قبل الاستقلال وكان ذلك سنة 1961، وانتهت بفوز KANU بـ 19 مقعداً في المجلس التشريعي مقارنة بـ KADU الذي حاز على 11 مقعداً فقط. وبحكم هذه النتيجة كان يفترض أن يتولى الحزب الفائز KANU تشكيل الحكومة غير أن أعضاءه رفضوا القيام بذلك قبل خروج قائد الحزب "جومو كينياتا" من السجن فقام الحاكم العام البريطاني بتحويل هذه المهمة لحزب KADU، في حين تسلم "جومو كينياتا" منصب رئاسة المجلس بعد خروجه من السجن وياشر التفاوض مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال الذاتي لكينيا (Keverenge, pp. 24-25).

في شهر ماي من عام 1963، أجريت الانتخابات البرلمانية الثانية في تاريخ كينيا وقد انتهت مرة أخرى بفوز حاسم لـ KANU، ففي مجلس النواب حصل الحزب على 64 مقعداً مقابل 32 مقعداً لصالح KADU فيما حاز حزب الشعب الأفريقي، وباقي الأحزاب الصغيرة على 8 مقاعد إضافة إلى 8 مقاعد أخرى حاز عليها المرشحون الأحرار وهو ما أعطى حزب KANU الأغلبية الساحقة بعد ضمانه لدعم الأحرار، في المقابل، شهد مجلس الشيوخ تغييراً طفيفاً في موازين القوى، فقد فشل حزب KANU في الحصول على الأغلبية الساحقة بعد حيازته لـ 18 مقعداً مقابل 16 لمصلحة KADU، فيما حصل الأحرار على مقعدين وحزب الشعب الإفريقي على مقعدين أيضاً (Hornsby, 2012, p. 82).

عندما نالت كينيا استقلالها الذاتي سنة 1962، تم التخلي عن نظام التعددية الحزبية الذي كان سائداً منذ العهد الاستعماري بحكم القانون، حيث تحولت البلاد إلى نظام الأحادية الحزبية بحكم الواقع، ففي غضون عام واحد فقط، قام "جومو كينياتا" بتقويض ممنهج لمواد الدستور الذي وضع أثناء مفاوضات الاستقلال مبرراً ذلك بكون السياسات الانتخابية التي تم الظفر بها جراً تطبيق ديمقراطية موروثه عن المستعمر من شأنه أن يعيق تطور الدولة الكينية (Hartmann, 1999, pp. 475-476) ولهذا ركز على بناء ائتلاف قبلي داخل حزبه عن طريق جلب أعضاء من قبائل أخرى كان يفترض أنها تدين بالولاء لحزب KADU (إمام، 2015، ص ص . 524-525) مستفيداً في ذلك من الخلافات الداخلية التي بدأت تززع استقرار هذا الحزب وقد لعب فيها "دانييل أراب توريتش موي" دوراً كبيراً، فقد كان من القادة

النشطين لمجموعة "كالنجين" ودخل في منافسة مع العديد من قادة القبائل الفرعية لهذه المجموعة، كما تمكن من إقامة علاقة قوية مع الرئيس "كينياتا" ومن هنا قاد مجموعة الأعضاء الممثلين لحزب KADU إلى الانضمام لحزب KANU الحاكم حتى انهيار حزبه تماماً (العدوي، 2015، ص. 326).

رغم أن انهيار KADU سهل من عملية إزاحة المعارضة بالنسبة لـ "جومو كينياتا" ومنه النجاح في القضاء على ما تبقى من مظاهر الديمقراطية، إلا أن انضمام أعضاء الحزب المنهار حمل معه الاختلافات الأيديولوجية حول طبيعة النظام الاقتصادي الذي يجب السير عليه، بين مؤيد للرأسمالية ومؤيد للاشتراكية وهو ما أدى في الأخير إلى انشقاق مجموعة من الأعضاء بقيادة السياسي من مجموعة اللوه "أوجينجا أودينغا" Oginga Odinga حيث قاموا بتأسيس حزب اتحاد الشعب الكيني KPU ليتحول إلى عائق جديد أمام طموح "جومو كينياتا" في السيطرة على جهاز الدولة وصنع القرار، ما دفعه إلى اللجوء إلى القمع والعنف لتقويض نشاط الحزب الجديد حيث سخر مختلف أجهزة الدولة بما فيها السلطة القضائية لقمعه طيلة الفترة 1966-1969 وتجسد ذلك فيما يلي:

- إقرار تعديلات دستورية وقوانين صارمة تستهدف المعارضة ومنها تلك التي تمنع المرشحين المستقلين من خوض الانتخابات وتسمح للرئيس بالاعتقال الوقائي،

- إجراء تعديل دستوري أجبر جميع نواب المنشقين عن KANU والمنضمين لحزب KPU على إعادة خوض الانتخابات التي عرفت باسم "الانتخابات العامة الصغيرة" وقد تعرض الحزب خلالها لمضايقات كبيرة تجلت في تأجيل التسجيل القانوني له حتى يوم الترشيح ومنع مرشحيه من الحصول على تراخيص للاجتماعات، وعلى الرغم من هذه البيئة الانتخابية المشوهة نجح ستة من الأعضاء في استعادة مقاعدهم، وتمتعت البلاد بعدها بثلاث سنوات من السياسة الحزبية النشطة التي تميزت بالنقاشات البرلمانية الوطنية الفعالة.

رغم جهود حزب KPU في الحفاظ على مكانته بصفته الحزب المعارض الوحيد، إلا أن سيطرة KANU على السلطة مكن من استبعاده كمنافس سياسي، وقد وصل القمع أوجه عندما تم اعتقال قائده وعلى رأسهم "أوجينجا أودينغا" واحتجازهم دون محاكمة ومنعهم من ممارسة نشاطهم في الأقاليم المختلفة إلى أن تم حظر الحزب تماماً بعدما اتهم قائده باغتيال "توم مبويا" Tom Mboya سنة 1969، الذي كان يشغل منصب وزير التخطيط الاقتصادي كما يعتبر أحد أبرز قادة حركة التحرير في كينيا (Materu, 2015, p. 23).

إن من أبرز ما يمكن ملاحظته في سياسة الرئيس "جومو كينياتا" هو الغياب شبه الكلي للمعارضة السياسية، فبين الاستقلال وتفكك حزب KADU و KPU لم تلعب هذه الأخيرة دورها بفعالية كما لم تأخذها الحكومة على محمل الجد، بدلا من ذلك ركزت الديناميكيات الرئيسية للنظام السياسي الكيني على التنافس العرقي والمحسوبية والتناقضات بين المثل الأعلى للوحدة الوطنية من جهة والتوجهات العرقية والإقليمية من جهة ثانية.

عندما تسلم "دانييل أراب موي" الحكم سنة 1978، لم تختلف حقبة الرئاسة الأولى كثيراً عن سابقه "كينياتا"، حيث عرف عنه ممارساته السياسية للقضاء على سيادة القانون بشكل مطرد، كما أصبحت مظاهر "الأبوية الجديدة" Neo-patrimonialism مثل الفساد والمحسوبية والاستخدام المفرط للقوة أكثر وضوحاً وهو ما أدى إلى تعرضه لأول محاولة انقلاب عسكري في تاريخ البلاد سنة 1982 بقيادة بعض ضباط سلاح الجو في كينيا اللذين ثاروا ضد فساد النظام وتمهيشه لأقلية "اللوه" Luo، غير أن هذه المحاولة منيت بالفشل (Adar & Munyae, 2001, p.2-3, 8).

بعد محاولة الانقلاب التي تعرض لها، جاء رد "موي" قويا حيث قام بإدخال سلسلة من القوانين والقرارات التي زادت من تسلطية حكمه لعل أبرزها تعديل المادة التي كانت تنص على التعددية الحزبية حيث أصبحت كينيا بموجب ذلك دولة أحادية حزبية بحكم القانون بعدما كانت دولة أحادية حزبية بحكم الواقع وكان من أهم ما جاء به دستور سنة 1982، هو حظر جميع أشكال المعارضة السياسية وإفساح المجال لحزب KANU لاحتكار السلطة من خلال اعتباره الحزب الوحيد في البلاد ولا يمكن بناء على ذلك لأي شخص أن يترشح لأي منصب سياسي ما لم يكن عضواً في هذا الحزب (Nderitu & al, 2012, p. 19 وهو القرار الذي دعمه باتباع سياسة مفتوحة لاستخدام العنف الحكومي ضد الكينيين عن طريق استحداث هيكل الخدمة العامة شبه العسكرية التي كانت تنحصر مهمتها في مراقبة ما يحدث في الشوارع لمنع التظاهر كما تم استهداف منظمات المجتمع المدني حيث تم وضعها تحت هيكل رقابة حكومي يسمى مجلس تنسيق المنظمات غير الحكومية (Amutabi, 2009, p.63).

وفي الوقت الذي كان فيه الكينيون يتخبطون في الاستبداد وبالتزامن مع نهاية الحرب الباردة، شهدت إفريقيا إهياراً جماعياً لنظام الحزب الواحد، حيث لم يعد هناك أي سبب أيديولوجي للقوى الغربية لتحمل ودعم هذا النمط من النظم في القارة، وهكذا بين عامي 1989 و1994، أجرت 38 دولة أفريقية انتخابات تنافسية (Lindberg, 2001, pp. 173-174)، كانت كينيا واحدة منها وذلك بعد الضغط الداخلي والخارجي الذي تعرضت له بقيادة تنظيمات المجتمع المدني من جهة، ومجتمع المانحين من جهة ثانية، ففي 26 نوفمبر من عام 1991، في اجتماع عقد في العاصمة الفرنسية باريس، تقرر على ضوءه تعليق منح المساعدة الجديدة لكينيا والتي كانت تقدر بـ 350 مليون دولار وذلك إلى حين اتخاذ النظام القائم للإجراءات الكفيلة بكبح الفساد المتفشي وتحرير النظام السياسي (S. Brown, 2001, p. 726) ولعل هذا ما دفع "موي" إلى عقد اجتماع لمندوبي حزب KANU للتداول بشأن التغيير وخرجوا بقرار تطبيق نظام التعددية الحزبية بإلغاء القسم A2 من الدستور مع التأكيد على عدم اقتناع الرئيس "موي" بهذا النظام معتبراً أنه سيؤدي إلى انقسامات عرقية خطيرة (Hornsby, 2012, pp. 472, 485-478).

شهد العام الأول لإقرار التعددية الحزبية تسجيل عدد كبير من الأحزاب السياسية الجديدة بلغ عددها ثمانية، كان أكبرها حزب التجمع من أجل استعادة الديمقراطية FORD الذي ظهر سنة 1991 وكان عبارة عن تحالف لمنظمات من المجتمع المدني وساسة محنكون يتقدمهم "أوجينجا أودينغا" إضافة إلى رجال الدين وقد اشتركت جميع الأحزاب التي ظهرت بعد إقرار التعددية في سعيها لإسقاط KANU من

سدة الحكم بعد احتكاره للساحة السياسية منذ الاستقلال، حيث تقدمت للمشاركة في أول انتخابات تعددية في تاريخها سنة 1992 على أمل أن يحمل ذلك التغيير السياسي للبلاد، غير أن النتائج جاءت مخيبة للأمال، فقد أكدت ضعف أحزاب المعارضة مقابل قوة الحزب الحاكم، لأن الرئيس "دانييل آراب موي" تمكن من الفوز لعهدة أخرى بعد أن حصل على نسبة 36.91% من الأصوات، كما حافظ حزبه على أغلبية مقاعد البرلمان، واستمرت سيطرة حزبه KANU حتى بعد عقد ثاني انتخابات عامة شهدتها كينيا سنة 1997، حيث تم تسجيل مشاركة 27 حزبا، وفاز الرئيس "موي" بولاية أخرى بنسبة 40.12 في المائة من الأصوات، كما فاز حزبه بأغلبية ضئيلة في الانتخابات البرلمانية (Commonwealth Observer Group, 2013, p. 03).

مع اقتراب موعد انتخابات 2002، بدأت الأحزاب السياسية في كينيا تحضر نفسها لخوض هذا السباق الانتخابي، حيث سجلت البلاد طفرة في ظهور الأحزاب السياسية، فبعد أن استهلت استقلالها بحزبين فقط وصل العدد إلى 49 حزبا سياسياً مسجلاً (Wanjohi, 2003, p. 245)، وقد أدركت تلك الأحزاب بعد تاريخ طويل من الصراع والانشقاق أن عليها التعلم من أخطاء الماضي وإيجاد حلول بديلة تمكنها من إزاحة KANU عن الحكم بعد خيبة انتخابات سنة 1992 وسنة 1997، وهكذا برز خيار تشكيل التحالفات الانتخابية، حيث تم تشكيل أكبر تحالف في تاريخ كينيا تحت اسم ائتلاف قوس قزح الوطني NARC، حيث تقدم هذا الحزب للمشاركة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2002 بمرشحه "موي كيباكي" الذي فاز بنسبة 62.21 بالمئة، وخلف بذلك "موي" رسمياً كما حاز حزبه على أغلبية مقاعد البرلمان بـ "132 مقعداً" مقابل 67 مقعداً لـ KANU، وقد ساعدت العديد من العوامل في تحقيق هذا النصر "كيباكي"، لكن العامل الأكثر أهمية كان قرار المعارضة بالتوحد حول قائمة مرشحين واحدة (Barkan, 2004, pp. 90, 92).

فشل النظام الجديد في تعزيز سياسة الائتلاف التي جلبته إلى السلطة وأوقف عملية المراجعة الدستورية التي كانت من أهم ما نص عليه اتفاق تأسيس التحالف، وهو ما أدى إلى تفككه في الأخير، حيث انبثق عنه الحزب الليبرالي الديموقراطي DP بقيادة "رايلا أودينجا" Raila Odinga، وعقد تحالفا مع حزب KANU تحت اسم حركة البرتقال الديموقراطية (Sihanya, 2011, pp.7-8) OMD التي سرعان من تفككت بدورها حيث ظهر على اثر ذلك حزب حركة البرتقال الديموقراطية -كينيا، وتقدم الحزبان للمشاركة في الانتخابات التعددية الرابعة في تاريخ كينيا يوم 27 ديسمبر 2007، بحيث تقدم OMD بمرشحه "رايلا أودينغا" إلى جانب "موي كيباكي" مرشح حزب الوحدة الوطنية PNU، و"كالونزو موسيوكا" Kalonzo Musyoka الذي شارك عن حزب OMD-Kenya وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز "موي كيباكي" بعهدة أخرى، حيث حصل على نسبة 46 بالمئة من الأصوات، فيما حاز "رايلا أودينغا"، على 44 بالمئة، أما "كالونزو موسيوكا" فقد حل في المرتبة الثالثة بنسبة 9 بالمئة من الأصوات فقط، أما الانتخابات البرلمانية فقد عرفت فوز حزب ODM بـ 99 مقعداً، وحصل PNU على 46 مقعداً، فيما حاز حزب ODM-K على 16 مقعداً (Commonwealth Observer Group, 2013, p. 04).

المطلب الثاني: طبيعة النظام الانتخابي الكيني

يشير النظام الانتخابي إلى مجموع القواعد والأسس التي يتم على ضوءها تحديد نتائج الانتخابات، وفيما يلي، سيوضح الباحث طبيعة النظام الانتخابي السائد في كينيا ومختلف التغييرات التي طرأت عليه، وتأثيره على مخرجات العملية الانتخابية.

يعتبر نظام "الفائز الأول" First Past The Post، أول نظام انتخابي اعتمده كينيا ومازال إلى يومنا وهو يعتبر من أبسط أنظمة التعددية الأغلبية، حيث يتم استخدامه ضمن دوائر انتخابية أحادية التمثيل، كما يتمحور حول المرشحين الأفراد، إذ يقوم الناخب باختيار واحد من مجموع المرشحين المدرجين على ورقة الاقتراع (رينولدز وآخرون، 2007، د.ص) والمرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات هو الذي يفوز في الانتخابات حتى في حال عدم حصوله على أغلبية ساحقة.

طبق نظام الفائز الأول في أول انتخابات وطنية حقيقية شهدتها كينيا سنة 1961، وفاز فيها حزب KANU بكل صلاحيات تشكيل الحكومة رغم مشاركة العديد من الأحزاب الأخرى وفوزها بمقاعد، لولا رفض أعضائه هذه المهمة كما سبق وأشرنا، وبعد الاستقلال حافظت البلاد على نفس النظام قبل أن يقوم الرئيس "جومو كينياتا" في سنة 1964، بتبني نظام الاقتراع غير المباشر، من خلال إلزام كل مرشح لانتخابات المجلس التمثيلي أن يعلن عن تأييده لأحد الأشخاص المرشحين لمنصب الرئاسة، وبالتالي يفوز بمنصب رئيس الجمهورية من يتمكن من الفوز بانتخابه عضواً عن دائرته الانتخابية أولاً، ثم الفوز بتأييد أغلبية أصوات المرشحين الناجحين في انتخابات المجلس التمثيلي. وهذا الإجراء يضمن أن الانتخابات الرئاسية غير مباشرة، ولكن صوت الناخبين مشمول بشكل مباشر، حيث أن كل صوت لصالح أحد المرشحين للمجلس التمثيلي يتضمن أيضاً صوتاً لأحد مرشحي الرئاسة، كما نص دستور الاستقلال على أنه يمكن للمجلس التمثيلي أن يعمل كهيئة انتخابية، لانتخاب رئيس الجمهورية في أي وقت خلاف وقت إجراء الانتخابات العامة، وذلك في حالة استقالة أو موت الرئيس أو عجزه عن أداء مهامه (Nderitu and al, 2012, p. 12).

خلال فترة حكم كينياتا، ونظراً لغياب أي معارضة، ظلت الانتخابات البرلمانية هي المسابقات الانتخابية الوحيدة المفتوحة، ولكن المنافسة كانت حكرة على أولئك الذين لم يتحدوا احتكار KANU وحكم الرئيس "كينياتا" فقد أصبحت الانتخابات التمهيدية للحزب الحاكم هي المرحلة الرئيسية في العملية الانتخابية، حيث يمكن لأي عدد من المرشحين الذين تمت الموافقة عليهم من قبل KANU، أن يتنافسوا، والفوز بهذه الانتخابات الأولية يعد بمثابة مفتاح للدخول إلى البرلمان، بحيث أن الانتخابات البرلمانية الرسمية التي تجري بعد ذلك تعد بمثابة تأكيد فقط للفائزين في انتخابات KANU (Hartmann, 1999, pp. 476-477).

بعد تسلم "دانييل آراب موي" الحكم، وإقرار نظام الأحادية الحزبية، اتجه إلى تغيير القواعد التي تنظم الانتخابات العامة، حيث تم تقديم طريقة طابور التصويت أو ما يعرف بنظام التصويت العلني وهو الإجراء الذي يتطلب من الناخبين أن يقفوا وراء المرشح الذي يريدون انتخابه ثم يحسب مسؤولو

الانتخابات الناخبين وراء كل مرشح، والمرشحون الذين يحصلون على أكثر من 70 % من مجموع الأصوات المدلى بها يطلب منهم الذهاب إلى جولة الاقتراع السري التالية وقد بررت القيادة السياسية الكينية في ذلك الوقت هذا القرار بكون نظام الاقتراع العلني طريقة أفضل لتحقيق الديمقراطية الأفريقية، يكشف فيها الناخب بوضوح عن تفضيله السياسي أمام الجميع، وقد تم تطبيقه بالفعل في الانتخابات العامة لسنة 1988 (العدوي، 2015، ص ص . 217-216).

ظل نظام الاقتراع العلني سائداً إلى غاية إقرار التعددية الحزبية سنة 1992، حيث اعترفت كينيا حينها بأهمية الانتخابات كعنصر أساسي لتحقيق الحكم الديمقراطي من خلال التوقيع على بعض المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية المكرسة لحق الانتخاب على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي لحقوق المدينة والسياسية، بعدها أصبح لديها إطار قانوني واضح المعالم لتسيير الانتخابات، يتكون من الدستور، قانون الانتخابات 2011، قانون الأحزاب السياسية 2011، والقانون المؤسس للجنة الكينية المستقلة للحدود (Otieno & Elisha, 2012 p. 02).

نص دستور سنة 1992، على العودة إلى نظام الفائز الأول لحسم مختلف الاستحقاقات الانتخابية، حيث كانت أحد الملامح البارزة للتعديل الدستوري لعام 1992، النص على أن المرشح الرئاسي الفائز بغض النظر عن اكتساب الأصوات بالأغلبية في الانتخابات العامة، يجب أن يفوز بنسبة 25% من الأصوات في خمسة على الأقل من الأصوات في مقاطعات البلاد الثمانية، وفي حالة عدم وجود فائز واضح في الجولة الأولى ينص القانون على إجراء جولة ثانية من الانتخابات بين المرشحين الأوائل كما تم إدخال فترة رئاسة ثابتة (فترتين لمدة خمس سنوات)، بأثر رجعي (Nderitu, 2012, pp. 28-29)، وقد سهل ذلك على موي الترشح لخوض الانتخابات لفترتين متتاليتين في عامي 1992 و 1997 وفاز فيها دون الحصول على الأغلبية الساحقة كما سبق وأشرنا.

بعد أحداث العنف والفساد التي تخللت انتخابات 1992، طالبت الأحزاب السياسية قبيل انتخابات 1997، بإجراء إصلاحات دستورية وقانونية من أجل وضع حد للتلاعب بالانتخابات كشرط مسبق للمشاركة حيث شهدت البلاد العديد من المظاهرات تحت شعار "لا إصلاحات لا انتخابات"، وأسفرت في الأخير عن تشكيل المجموعة البرلمانية المشتركة بين الأحزاب (IPPG) التي تفاوضت من أجل القيام بإصلاحات انتخابية فعلية لتسهيل انتخابات عام 1997، وقد أسفرت عن إقرار جملة من الإصلاحات لعل أبرزها تعيين أعضاء من المعارضة في البرلمان داخل اللجنة الانتخابية المستقلة لمراقبة الانتخابات من خلال تعديل دستوري عام 1997 (Hornsby, 2012, p. 597).

جريت جميع الانتخابات الرئاسية الخمسة منذ عام 1992 في ظل نظام الفائز الأول، فيما تم تبني نظام يشبه إلى حد ما نظام التمثيل النسبي بعد إصلاحات IPPG التي تم تبنيها قبل انتخابات 1997، حيث خصص "مقاعد وطنية" للأحزاب على أساس حصتها من المقاعد المنتخبة مباشرة، بدلاً من نسبة إجمالي الأصوات المدلى وقد أقر هذا النظام بشكل مباشر بعد التعديلات التي أدخلت على النظام الانتخابي في دستور 2010 من خلال منح بعض الأقليات الحق في التمثيل داخل البرلمان على غرار فئة النساء وذوي

الاحتياجات الخاصة، حيث نصت المادة 97 من القسم "ب" على انتخاب امرأة واحدة من الناخبين في كل مقاطعة والبالغ عددها 47، كما جاء في المادة 97 من القسم "ج" ضرورة انتخاب 12 عضوا لتمثيل مجموعات "المصالح الخاصة" بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال. (Oloo, 2011, pp. 3, 5).

لقد خلق نظام الفائز الأول عدة اختلالات للمنافسة الانتخابية في كينيا في بعدها القانوني، فهذا النظام معروف في أدبيات النظم الانتخابية بإفساحه المجال لقيام أحزاب سياسية وسلوك انتخابي قائم على العلاقات الضيقة مثل العشيرة، القبيلة، والائتية الجهوية والجغرافية، كما يساهم في زيادة العزوف الانتخابي، وذلك نتيجة لياس شريحة واسعة من المجتمع في مدى أهمية صوتها في انتخاب من يمثلها، الأمر الذي يجعل منها شريحة سهلة الاستقطاب من طرف المنظمات المتطرفة، أو الدخول مباشرة في معارضة سلبية لا تستفيد منها المجتمعات التي تريد بناء ديموقراطية فعالة (Diamond, 2006, pp. 7-9).

وتجسدت هذه الخاصية في كينيا كدولة متعددة الأعراق، من خلال سيطرة الاستقطاب الاثني الذي كان حاضرا في مختلف الأحزاب، بحيث يعبر كل ائتلاف أو حزب عن جماعة إثنية بعينها، وهو ما يظهر في تكون حزبي KANU و KADU كما سبق وأشارنا إليه في المبحث الثاني.

من جهة ثانية، أصبح الناخب في كينيا، لا يبالي بالانتخابات وهذا في ظل شعوره أن صوته مهدور وهي خاصية أخرى لنظام الفائز الأول- هدر الأصوات- فالناخبون الذين فقدوا أصواتهم يشعرون بأنهم غير قادرين على التأثير في سياسات الحكومة، فعلى سبيل المثال سجلت انتخابات سنة 1992، نسبة إقبال انتخابي وصلت إلى 68 بالمئة، لكونها أول انتخابات تعددية في تاريخ كينيا حيث كان الكينيون يطمحون للتغيير، إلا أن هذه النسبة سرعان ما انخفضت سنة 1997 أين تم تسجيل 64 بالمئة (K. Kanyinga, 2014, p. 122) وهو أمر يمكن تفسيره بعدة عوامل منها طبيعة النظام الانتخابي، في المقابل سجلت انتخابات 2002 أيضا إقصاء 25 عشرون حزبا من الحصول على مقاعد في البرلمان رغم حصولها مجتمعة على 12 بالمئة من الأصوات، غير أن منطق "الفائز يأخذ كل شيء" الذي يحكم نظام الفائز الأول حرّمها من أي فرصة لكسب التمثيل في الجمعية الوطنية البرلمان (Khobe, 2015, p. 137).

المطلب الثالث: الإطار المؤسسي لتنظيم الانتخابات في كينيا

يشير الإطار المؤسسي لتنظيم الانتخابات، إلى مختلف الهيئات والمؤسسات التي يتم استحداثها من أجل الإشراف على تسيير الانتخابات بكل استقلالية، بعيدا عن سيطرة أي جهة، فما هي أبرز الهيئات التي تم استحداثها في كينيا؟ وهل نجحت في تنظيم الانتخابات بكل شفافية واستقلالية؟

خلال الحقبة الاستعمارية، أوكلت مهمة الإشراف على تنظيم الانتخابات لـ: "مشرف الانتخابات" وهو موظف مدني تابع للحكومة ومدعوما من المسؤولين الحكوميين الذين تم اختيارهم لإدارة المقاطعات، وبعد صدور دستور الاستقلال سنة 1962، تم استحداث اللجنة الانتخابية لكينيا، حيث جاء في المادة 42 منه تحديد مهامها فيما يلي:

- تحديد ومراجعة حدود الدوائر الانتخابية وأسمائها على فترات من ثماني إلى عشر سنوات،

- تسجيل الناخبين، والحفاظ على السجل الانتخابي وتنقيحه،
- الإشراف على تنظيم وإدارة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية،
- تشجيع إقامة انتخابات حرة ونزيهة وتعزيز توعية الناخبين في جميع أنحاء كينيا.

وبموجب المادة 41 من الدستور السابق، تم تفويض الرئيس لتعيين الرئيس وأربعة مفوضين على الأقل. ولم تتضمن اللجنة أي شروط للتعيين كمفوض، إلا أنها حرمت أعضاء البرلمان، وأصحاب المناصب العامة وأفراد القوات المسلحة من شغل مهام فيها، كما تضمنت أنه يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس من القضاة في المحكمة العليا أو محكمة الاستئناف (Owuor, 2016, pp. 50-51).

في عام 1997، وبعد موافقة المجموعة البرلمانية بين الأحزاب، التي اجتمعت من أجل الإصلاح الكامل للإدارة الانتخابية، تم رفع عضوية اللجنة بعشرة أشخاص آخرين ترشحهم الأحزاب السياسية المشاركة في البرلمان، وبموجب ذلك تم رفع أعضاء اللجنة إلى 21 عضواً منهم 10 أعضاء من الأحزاب السياسية.

على الرغم من نقاط الضعف الداخلية في ECK، فإن وجود الأحزاب السياسية المعينة أدخل إحساساً بالتوازن والقبول لها على الأقل بين النخبة، غير أن عودة سيطرة السلطة التنفيذية عليها عند تجديد أعضائها من قبل الرئيس "كيباكي" بعد توليه لمنصب الرئاسة غدى انعدام الثقة فيها، ف"كيباكي" تغاضي عن تسوية IPPG وعين المفوضين من جانب واحد فقط، وبفعل هذا التصرف أشار تقرير اللجنة المستقلة لمراجعة الانتخابات المعروفة بلجنة (Kriegler) المشكلة من قبل البرلمان الكيني في 13 مارس 2008 بهدف دراسة نقاط الضعف في الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي للانتخابات، إلى تسجيل ادعاءات بالرشوة وتلقي الحوافز المالية في التحضير للانتخابات منذ سنة 1992، كما تم الإبلاغ عن مخالفات لوجستية وإدارية كفتح مراكز الاقتراع أبوابها في وقت متأخر، ونقل واستبدال صناديق الاقتراع بين المقاطعات، وهو ما تسبب في تمديد عملية الاقتراع في بعض المناطق (Kadima & Owuor, 2006, p. 187-188)، كما أشار ذات التقرير إلى أن سجل الناخبين، الذي يتم تحديثه من حين لآخر منذ عام 1997، معيب بشكل واضح في نواح شتى، وهو ما أثر في نزاهة نتائج الانتخابات، وأن "نسب إقبال عالية غير معقولة في معازل الحزبين الرئيسيين قد تم الإبلاغ عنها ما يدل بشكل قاطع على التزوير الواسع في عملية التصويت؛ واحتمال تكديس الأصوات، والانتحال المنظم للناخبين الغائبين، وشراء الأصوات والرشوة، وحمل ذات التقرير توصيات مفصلة حول الممارسات التصحيحية غير المتسقة مع الممارسات الجيدة في أي عملية انتخابية (Kriegler Report, 2008, p. 1, 08-09).

صوّت البرلمان الكيني عام 2008 على استبدال الهيئة الكينية للانتخابات بكيان جديد لإدارة الانتخابات، وذلك بناءً على تقرير لجنة الفحص المستقلة ونزولاً على رغبة الرأي العام وبذلك تم تشكيل اللجنة المستقلة المؤقتة للانتخابات والحدود IECB حيث تم النص عليها في المادة 88 من دستور سنة 2010 كما تم تحديد مهامها في القسم الرابع من قانونها التأسيسي الصادر سنة 2011 والمعدل سنة 2016 حيث تم التأكيد على أن اللجنة مسؤولة عن إجراء أو الإشراف على الاستفتاءات والانتخابات لأي

هيئة أو مكتب انتخابي ينشئه الدستور، وأي انتخابات أخرى ينص عليها قانون البرلمان، ومن مهامها على وجه الخصوص: التسجيل المستمر للمواطنين كناخبين، المراجعة المنتظمة لقوائم الناخبين، ترسيم الدوائر الانتخابية وفقاً للدستور، تنظيم العملية التي بموجبها تقوم الأحزاب بتعيين مرشحين للانتخابات، وتسوية النزاعات الانتخابية بما في ذلك النزاعات المتعلقة بالترشيحات.

المبحث الرابع

الانتخابات في كينيا، بين متطلبات الديمقراطية وتداعيات التسلط

يهدف المبحث الموالي، إلى تتبع مختلف الاستراتيجيات التي تنتهجها أطراف العملية الانتخابية في كينيا لإدارة التنافس بين بعضها البعض، حيث سيمكن ذلك من تحديد مظاهر ممارسات التسلطية الانتخابية في كينيا أولاً، وفهم الدور الذي تلعبه هذه الممارسات من منظور النخبة السياسية الحاكمة والأحزاب المعارضة في كينيا.

المطلب الأول: استراتيجيات التنافس الانتخابي في كينيا

تمثل استراتيجيات التنافس الانتخابي جوهر فهم التسلطية الانتخابية، لأنها تتضمن مجموعة من الآليات التي تتغلغل في الممارسة الانتخابية، فتزعم عنها معايير "النزاهة والشفافية" وتؤدي بالتالي إلى إفشال المسار الانتقالي على المدى البعيد، وفيما يلي توضيح لأهم الاستراتيجيات التنافس الانتخابي في كينيا.

أولاً/ الاستراتيجية التشريعية والإدارية

تم توظيف هذه الآلية من قبل السلطة الحاكمة وذلك من خلال إعادة تفعيل مجموعة من القوانين التي كانت موجودة خلال الحقبة الاستعمارية مثل قانون "سلطة الزعماء" الذي صدر سنة 1903 وأعطى الزعماء المحليين سلطات موسعة في استخدام ما يلزم من أدوات الإكراه لضمان خضوع المواطنين التابعين له لسلطة الدولة، بالإضافة لسلطتهم التقديرية في اتخاذ كافة الإجراءات في مواجهة أي خروج على النظام. ومن بين هذه السلطات سلطتهم في احتجاز الأفراد الذين يمثلون مصدراً للمشكلات، وكذلك سلطتهم في فض التجمعات بالقوة، وقانون النظام العام الذي صدر سنة 1960 ليتمكن السلطات من مواجهة التجمعات ذات الطابع السياسي كالمسيرات والمظاهرات والاعتصامات.

ولم تكتف السلطة الوطنية بعد الاستقلال بما ورثته عن السلطة الاستعمارية من تشريعات، فقامت مستعينة بأغلبية KANU في المجلس التشريعي بإصدار عدد من القوانين التي مكنتها من تدعيم نفوذها والتخلص من خصومها من أحزاب المعارضة. ومن أبرز تلك القوانين نجد:

- قانون الاحتجاز الوقائي: صدر هذا القانون في ماي من عام 1966، وهو يسمح للسلطات باحتجاز الأفراد لمجرد الاشتباه في قيامهم بأنشطة محظورة وهو قانون وجه بالأساس لقمع قادة المعارضة ورموزها،

- قانون العصيان: تم من خلاله تجريم أي نشاط من شأنه تهديد الحكومة تاركا للحكومة نفسها سلطة تقدر التهديد الذي يمثله كل نشاط (إمام، 2015، ص 526-527).

الواقع أن الأداة التشريعية لم تكن الآلية الوحيدة خلال هذه المرحلة فقد تم احتكار موارد الدولة أيضاً لمصلحة الحزب الحاكم، من خلال الارتباط الضمني بين إدارة المقاطعات والحملات الانتخابية للحزب فقد طلب من الموظفين الإداريين والوزراء الحضور خلال التجمعات التي ينظمها الحزب في مقاطعاتهم الإدارية، فكان وجودهم رمزاً لرابطة KANU مع المقاطعات وتأكيداً على الاهتمام بها، كما تم الجمع بين الحملات الانتخابية للحزب الحاكم والأنشطة الوزارية العادية وهو ما يعد استغلالاً واضحاً لمناصب الوزراء في الدولة، أبعد من ذلك استخدمت الزيارات الوزارية لمختلف المناطق لترويج للحزب، كما تمت الاستفادة من الإذاعة التي تسيطر عليها الحكومة حيث غطت كافة أنشطة الحزب الحاكم خلال حملته الانتخابية ولكن لم تقدم أي معلومات عن حزب الشعب الذي كان ناشطاً في تلك الحقبة وهكذا تم احتكار مجال اللعب الانتخابي تماماً من قبل KANU" (Wanyande, 2003, p. 129).

يكشف تتبع ممارسات حزب KANU بصفته الحزب الذي حكم لأطول فترة في كينيا أنه قد طبع عليها خصائص ما أسماه "توماس كارودرز" Carothers. T (2002, pp.10-09) بـ "بلدان المنطقة الرمادية" وهي بلدان لا هي دكتاتورية ولا هي ماضية بوضوح نحو الديمقراطية...إنها تعاني من عجز ديموقراطي خطر، غالباً ما يتضمن تمثيلاً ضعيفاً لمصالح المواطنين، ومستويات متدنية من المشاركة السياسية، بعيداً من التصويت، وانتهاكاً متكرراً للقانون بواسطة مسؤولي الحكومة وانتخابات ذات شرعية مشكوكاً في أمرها ومستويات متدنية جداً من ثقة الشعب بمؤسسات الدولة وأداء مؤسسياً ضعيفاً باستمرار من جهة الدولة.

في ذات السياق، يحدد "كارودرز" (2002, pp. 09-12) خاصيتين تلازمان بلدان المنطقة الرمادية هما "التعددية العاجزة" و"سياسة القوى المهيمنة"، وهذه الخاصية الثانية، هي التي تنطبق على الحالة الكينية حسبه، فالدول المتصفة فيها، تعاني من مساحة سياسية محدودة لكنها حقيقية، وبعض الطعن السياسي الذي تقوم به الجماعة المعارضة، وعلى الأقل معظم الأشكال المؤسسية للديموقراطية. على أن تجمعاً سياسياً واحداً سواء كان حركة، أو حزباً، أو أسرة ممتدة، أو زعيماً واحداً يهيمن على النظام بطريقة تعطي الانطباع بغياب آفاق التداول على السلطة في المستقبل، كما تعاني هذه الدول من مشكلة ضبابية الخط الفاصل بين الدولة والحزب الحاكم، فأصول الدولة كمصدر للمال والوظائف والمعلومات وسلطة الشرطة توضع تدريجياً في خدمة الحزب الحاكم... وتمسك جماعة سياسية واحدة بالسلطة لمدة طويلة ينتج عادة فساداً واسع النطاق ورأسمالية ينعم بها الأصدقاء المحميون.

ضمن هذا المفهوم، ظل حزب KANU مسيطرًا على الفضاء السياسي لكينيا لعقود من الزمن، وقد تحول مع مرور الوقت إلى أداة وظفها الرئيس "جومو كينياتا" لتوطيد وجوده في السلطة، وهو ما أكسب نظام الحكم في عهده السمة التسلطية التي منعت الشعب الكيني من ممارسة حقه في المشاركة في اختيار ممثليه فكينياتا جعل حزب KANU القناة الوحيدة التي يمكن للكينيين اختيار ممثلهم عبرها، غير أنه ومع مرور الوقت أصيب بالضعف والانهيار، ما جعله مجرد أداة لتنظيم المنافسة الانتخابية الفردية داخل نظام الحزب الواحد، ونتيجة لذلك صنف "جويل باركان" J. Brakan النظام السياسي الكيني

خلال حقبة كينيا بأنه "سلطوية خاضعة للمساءلة" (Schmitz, 2006, p.37) كما وصف الديناميكيات الانتخابية التي كان من المفترض أنها تلعب دوراً في إيصال صوت المواطن إلى البرلمان بأنها "بمثابة استفتاءات محلية حول قدرة الأفراد الحاليين على تأمين موارد الدولة لمناطقهم الأصلية (Bartton & Van de Walle, 1997, pp.70-71).

بعد تسلّم "موي" للسلطة، أصبح نظام الحكم في كينيا شخصياً أكثر، فقد طغت عليه الممارسات التسلطية التي تجلت في الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان وضد المعارضة السياسية لنظام الحزب الواحد فعندما سعى "أوجينغا أودينجا" لتسجيل حزب معارضة اشتراكي جديد في عام 1982، جاء رد "موي" قاسياً بإصدار قرار استفراد حزب KANU بالحكم بجعل البلاد دولة حزب واحد بحكم القانون، كما قام بتجريم أي مسعى سياسي لمنافسة حزبه حيث تم في هذا السياق توظيف قوات الأمن، وخاصة الشرطة لقمع أي مظهر من مظاهر المعارضة، (Adar & Munyae, 2001, p.02)، من خلال اتخاذ إجراءات انتقامية قانونية وإدارية ضدهم وضد عائلاتهم، ففي سنة 1993 تم اعتقال 20 معارضاً من البرلمان بتهمة مخاطبة ناخبهم دون إذن ونشر بيانات "مقلقة" ولم يتوقف "موي" عند هذا الحد بل كان يستمر في تحميل المعارضة مسؤولية أحداث العنف التي كانت تعيشها البلاد معتبراً العنف من "شُرور التعددية الحزبية" (Hornsby, 2012, p. 542).

ثانياً/ التوظيف السياسي للمال ومورد الأرض

لقد أكسب السلوك الذي نزع إليه قادة KANU منذ الاستقلال في إدارة اللعبة السياسية، المنافسة الانتخابية طبعاً تسلطياً أكثر، فمع مرور الوقت، أصبحت الأحزاب المعارضة أيضاً توظف نفس أساليب الحزب الحاكم لحشد وتعبئة المؤيدين، وهو ما برز من خلال استراتيجيات أخرى على رأسها "المال" كما سيتم توضيحه فيما يلي.

لعب المال في كينيا منذ سنة 1992، دوراً محورياً في التحكم في نتائج الانتخابات لصالح أولئك الذين يسيطرون على ثروة أكبر، حيث وظف القادة السابقون لكينيا على غرار "دانييل أراب موي" الأموال ليس للتلاعب بالعقود الحكومية وتوظيف الممارسات الزبائنية عن طريق تعيين أصدقاء وأقارب له في الحكومة وحسب، لكن أيضاً من خلال احتكار توزيع الأرض كأهم مورد اقتصادي في كينيا لضمان التأييد الانتخابي.

لقد ظل حزب KANU مسيطراً على الساحة السياسية في كينيا منذ الاستقلال وإلى غاية الاعلان عن التعددية الحزبية سنة 1992، غير أن "موي" وجد نفسه مجبراً على الاستجابة للضغوط الداخلية والخارجية لتنظيم أول انتخابات تعددية في البلاد وهي الانتخابات التي كان سيواجه فيها حزبه منافسة حقيقية من أحزاب معارضة أخرى بدا أن لها قاعدة جماهيرية عريضة على غرار حزب فوردي.

لقد كان على "موي" إيجاد الآليات الكفيلة للبقاء في السلطة، وكان المال في هذا السياق الآلية المحورية في إستراتيجيته الانتخابية، فالقائمون على حزب KANU وبأوامر منه قاموا بتوجيه مبلغ كبير من أموال الدولة لإنشاء أمانات وطنية ومجموعات دعم تابعة للحزب مع موظفين بدوام كامل للسهر على

إدارة الحملة الانتخابية للرئيس، كما تم تخصيص مبالغ كبيرة لتمويل حملات المرشحين الذين يمثلون الحزب الحاكم من مصادر مختلفة ومنها أموال الضرائب حيث خصص منها مبلغ يقارب 208 ملايين دولار أمريكي لدعم حملة "موي" الانتخابية، موجهة لتغطية مجموعة من المستلزمات مثل استئجار وسائل النقل للناخبين والحراس الشخصيين للمرشحين إضافة إلى توظيف المجندين في الميليشيات المسلحة وتوزيع قمصان الحزب (Shulika and al, 2014, p. 201).

كما أشار "جويل باركان" (1993, pp.93-94) إلى أنه قبل انتخابات عام 1992 كانت الحكومة قد أنشأت مجموعة من المنظمات لإدارة الحملات المؤيدة لحزب KANU باستخدام الأموال العامة المختلطة، ولكن هذه المرة ليس لشراء دعم الناخبين، بل لجذب مؤيدي المعارضة للعودة إلى KANU، حيث أن العديد من المرشحين المعارضين في شمال شرق البلاد تلقوا إعانات مالية في محاولة لإقناعهم بالفرار إلى الحزب الحاكم كما أشار "باركان" أن تدفق الأموال من البنك المركزي الكيني إلى الرئيس ومرشحي حزب KANU كان كبيراً للغاية حيث زاد عرض النقود بنسبة 40 في المائة خلال الربع الأخير من عام 1992 "وهو ما كان له انعكاسات سلبية على استقرار الاقتصاد ف"موي" لجأ إلى طريقة سهلة لتحقيق هدفه في وهي حث الحكومة على طباعة المزيد من الأموال مما أدى إلى زيادات في معدل التضخم وصلت إلى 20 بالمائة "بحلول عام 1991 وهو أعلى مستوى له منذ عام 1982، وواصل في الارتفاع خلال السنوات الثلاث التالية التي أعقبت عام 1991 إلى أن وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 45 بالمائة في عام 1993 قبل أن ينخفض إلى 28 بالمائة في عام 1995 ثم أقل من 10 بالمائة في عام 1996 (Holmquist & Githinji, 2012, p.61).

وذهبت تقارير صادرة عن صحيفة Daily Nation إلى أبعد من ذلك في الكشف عن ممارسات إدارة موي لحسم المنافسة الانتخابية عن طريق المال، حيث أكدت أنه في الفترة التي سبقت انتخابات عام 1992 تم استهداف الشباب الذين لم يكن لديهم مصادر للدخل أو أولئك الذين يواجهون صعوبات في تغطية حاجياتهم الضرورية من خلال تجنيدهم في جماعات مسلحة على غرار '92 Youth of KANU، و Operation Moi Wins حيث تم تجنيدهم لجمع الأموال وشراء الأصوات وتخويف الناخبين والمرشحين من أجل ضمان فوز KANU.

إضافة إلى الطرق غير الرسمية في استغلال المال العام، استفاد حزب KANU من وجوده في السلطة وسيطرته العلنية على عملية صناعة القرار من أجل اتخاذ جملة من القرارات كان توظيف المال العام علنا عنصرا حيويا فيها وذلك قبيل الانتخابات الرئاسية ومن تلك القرارات نذكر إقدام موي على رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 12 بالمائة لأربع مجموعات رئيسية هي: العمال والنساء والموظفين المدنيين والمسلمين، كما وأعلن أن الموظفين في الخدمة المدنية سوف يحصلون على بدل سكن كما تم السماح للمسلمين بالتوقف عن العمل لأداء صلاة الجمعة لحضور الصلوات ورفع مبلغ الإعانة بالعملة الأجنبية من أجل تغطية تكاليف الحج (Shulika and al, 2014, pp. 201-202).

من جهة ثانية، كان الفساد أيضاً من أكبر مؤشرات الارتباط بين المال والسياسة في كينيا خلال سنة 1992، وذلك في ظل توالي الفضائح المالية في الظهور على غرار فضيحة "غولدنبرغ" التي تم من خلالها جمع مبالغ ضخمة لتمويل حملة KANU الانتخابية وشهدت تورط العديد من الإطارات في الحزب منهم مدير المخابرات الأمنية جيمس كانيوتو ونائب رئيس الحزب جورج ساتيوتي، حيث شاركوا في تنظيم أكبر عملية احتيال في تاريخ كينيا من خلال تأسيس الشركة الوهمية Goldenberg International Ltd بالتعاون مع رجل الأعمال Kamlesh Pattni، وقد قام البنك المركزي بدفع مبالغ ضخمة من المال لمصلحة هذه الشركة لأكثر من عامين من أجل تعويض صادراتها من الذهب والماس الوهميين اللذان كانا من المفترض أنهما يصدران إلى دبي وسويسرا، غير أن الأموال كانت توجه في الواقع لمصلحة قادة حزب KANU الذين حصلوا على ما 860 مليون دولار أمريكي قبيل وبعد انتخابات 1992 (Mwangi, 2008, pp. 273-274).

لم تختلف انتخابات سنة 1997 كثيراً عن انتخابات 1992 في توظيف المال لإدارة المنافسة الانتخابية حيث شهدت بدورها اختلاس موارد الدولة للتحريض على الاشتباكات العرقية وكذا من أجل شراء الأصوات والرشوة الانتخابية، فقد كانت مجموعتي الدعم Youth of KANU '92 & Toroitich Till لاعبين نشيطين خلال الحملات الانتخابية وقاموا بشراء الأصوات على نطاق واسع، حيث أنفقوا ما يقدر بنحو 60 مليون دولار أمريكي لهذا الغرض (Jensen & Justesen, 2014, p. 222).

كما تم تسجيل العديد من الممارسات الأخرى التي أساءت بشكل صارخ لنزاهة وشفافية الانتخابات، حيث سجلت وسائل الإعلام التي تولت تغطية الحملات الانتخابية والانتخابات العديد من المخالفات شملت إغفالات من أوراق الاقتراع بأسماء المرشحين، وعدم إخفاء بطاقات الاقتراع السرية في 13 بالمائة من مراكز الاقتراع والرشوة والفساد وشراء الأصوات حتى يوم الانتخابات بالإضافة إلى ذلك، اتسمت انتخابات عام 1997 بحوادث عنيفة وتسجيل عمليات تهريب للمعارضين، (2000, p p.145-14) (Foeken, & Dietz,

شهدت سنة 2002، تنظيم ثالث انتخابات رئاسية في تاريخ كينيا، وهي الانتخابات التي كانت نقطة تحول في التاريخ الانتخابي لكينيا، لأنها مكنت المعارضة بعد 24 عاماً من حكم الرئيس "موي" القمعي من الفوز بقيادة تحالف NARC، وبعكس التوقعات حول نزاهة وشفافية هذه الانتخابات، فقد ثبت أن الحملات الانتخابية فيها تميزت أيضاً بالفساد فيما يتعلق بالموارد النقدية التي تنفق لشراء الأصوات، فالرئيس "موي" لم يترشح للرئاسة، لكنه لم يتوقف عن ممارسة التأثير في العملية الانتخابية من خلال توظيف نفوذه وقوته المالية من أجل دعم مرشحه "أوهورو كينياتا" Uhuru Kenyatta ابن الرئيس الأول لكينيا "جومو كينياتا" (Shulika and al, 2014, p.206).

وفي حين أن انتخابات 2002 حملت إلى كينيا التغيير السياسي على الأقل من خلال التخلص من هيمنة الحزب الواحد، جاءت انتخابات 2007 الرئاسية لتشهد عودة للممارسات الفاسدة التي كانت مسيطرة خلال سنوات التسعينات، فقد أشارت تقارير التحالف من أجل التمويل السياسي الخاضع

للمساءلة لعام 2008 بالإضافة إلى تقارير لجنة Kriegler & Waki إلى قضايا الفساد والإنفاق الزائد لموارد الدولة لتأمين الأصوات في هذه الانتخابات ومن الأمثلة على ذلك فضيحة التاجير "الأنجلو" (Mwangi, 2008, pp.279-280) التي تربط بين الفساد وغسل الأموال كأدوات للتلاعب بالنتائج الانتخابية، حيث تضمنت سلسلة من العقود الأمنية ذات العوائد الرسمية التي كانت تهدف إلى تمويل ودعم الاستفتاء الدستوري= لعام 2005 والحملة الانتخابية لعام 2007 التي أطلقها NARC.

كما قدر التحالف من أجل التمويل السياسي الخاضع للمساءلة من خلال تقريره سنة 2008 أن الرئيس "مواي كيباكي" ورئيس الوزراء "رايلا أودينغا" أنفقوا مبلغاً بقيمة 75 مليون دولار على عطاءاتهم الرئاسية في عام 2007 وأنفق المرشحون البرلمانيون ما متوسطه 100000 دولار، كما ذكر ذات التقرير أن الانتخابات كانت محفوفة بالمخالفات والإنفاقات التي لم يتم حصرها، فقد أنفقت الأحزاب السياسية والمرشحون 5.6 مليار شلن كيني على حملاتهم في حين كان المبلغ الأصلي الذي تم جمعه ما يقدر بـ 4.8 مليار شلن كيني حيث كانت فئات الشباب والنساء والمجموعات الدينية الأكثر عرضة لعروض الرشوة وشراء الأصوات في محاولة لاستغلال حالة الفقر والبطالة التي KANU يعيشونها حيث تم تسجيل 75 137 حالة لشراء الأصوات (Shulika and al, 2014, p. 206).

ثالثاً/ التحالفات الحزبية

أدركت الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة في كينيا حاجتها إلى زيادة مواردها إلى الحد الأقصى وكذلك إحباط التلاعب المحتمل في الانتخابات والإطاحة بالدولة الاستبدادية وضمان أكبر عدد من الأصوات، ولكن هذا لم يكن ليتحقق دون اتحادها، وهكذا ظهرت التحالفات الانتخابية في كينيا كإستراتيجية لإزاحة KANU من السلطة، فقبل الانتخابات العامة سنة 2002، بدأ قادة المعارضة مشاورات غير رسمية لتوحيد جهودها ضد KANU، حيث انضم أربع عشرة (14) حزبا إلى حزب التحالف الوطني الكيني (NAK) وتوصلت إلى اتفاق لتشكيل ائتلاف مع الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP) مهد الطريق لظهور تحالف أوسع سمي بـ "تحالف قوس قزح الوطني" NARC، حيث تم الاتفاق على تقديم "كيباكي" كمرشح مشترك للرئاسة وتجميع الأصوات للمقاعد البرلمانية من خلال عدم التنافس ضد بعضها البعض، وتقاسم الحقائق الوزارية بالتساوي بين NAK و LDP حيث وقع الطرفان على مذكرة تفاهم توضح تفاصيل اتفاقهما، غير أنه، بمجرد انتهاء الانتخابات، وفوز مواي كيباكي بالرئاسة بدأت المشاكل في الظهور وتعرض تماسك التحالف إلى الخطر، إلى أن انحل فعلا بعد أن أقدم "كيباكي" على حل مجلس الوزراء، وإقالة وزراء الحزب الديمقراطي الليبرالي وتخصيص وزارات ل KANU الحزب الذي تحالف NARC لإبعاده عن السلطة (IDA & The Oslo Center, 2015, p.15).

رابعاً/ العنف المتزامن مع الانتخابات

يعود ظهور العنف المتزامن مع الانتخابات في كينيا إلى سنة 1992 حيث قام العديد من السياسيين البارزين من "الوادي المتصدع" والساحل من الموالين لحزب KANU بالتحريض على الصدام العرقي الذي كان يهدف إلى طرد الأشخاص الذين ينظر إليهم على أنهم "أجانب" أو ناخبون معارضون من

مناطقهم وسكناتهم، وذلك من خلال تطبيق سياسات الترحيل القسري وكانت النتيجة أنه من عام 1991 إلى عام 1997 تسببت الاشتباكات العرقية المرتبطة بالانتخابات في مقتل 2000 شخص على الأقل وتشريد 400000 شخص لا يزال بعضهم غير قادر على العودة إلى دياره (Human Rights Watch, 2002, pp. 1-2) كما أشار تقرير حقوق الإنسان الصادر في كينيا سنة 1998، إلى أن مرتكبي العنف قد تلقوا مكافآت نظير الأعمال التي قاموا بها حيث "تلقوا مبالغ تقدر بـ 500 شلن كيني مقابل العودة الآمنة من الاشتباكات، 1000-2000 شلن كيني لقتل شخص واحد أو حرق منزل من القش و 10000 شلن كيني لكل منزل دائم تم حرقه (Mulli, 1999, p. 77).

وبعد أن مرت انتخابات عام 2002 بدون أحداث عنف نظمت كينيا رابع انتخابات عامة لها بتاريخ 27 ديسمبر 2007، وهي الانتخابات التي توصف بأنها الأعنف في تاريخ كينيا، فقد شهدت لجوء المعارضة إلى العنف احتجاجاً على إعلان فوز "مواي كيباكي" وهو ما اعتبر مناقضاً لما تم الاعلان عنه في النتائج الجزئية لمختلف المقاطعات فعلى سبيل المثال كشفت اللجنة الكينية الانتخابية عن وجود فجوة تصويت قدرها مليون صوت بين مرشح ODM-Kenya، رايلا أودينغا، ومرشح حزب PNU، "مواي كيباكي"، غير أن إصدار النتائج الرسمية كشف عن فوز هذا الأخير الذي أدى اليمين الدستورية لفترة ثانية بعد ساعة واحدة من الاعلان عن النتائج (Owuor, p. 115).

اتخذ العنف شكل هجمات على المدنيين، وتشير الأرقام الرسمية الصادرة عن تقرير لجنة واكي إلى أن إلى أن 1133 شخصاً قد قُتلوا، وتعرض 3000 شخص للاغتصاب، و350.000 آخرين من المرشدين داخلياً، إضافة إلى ذلك، كان هناك 3561 حادثة لإصابات جسدية خطيرة و216، 117 حادثة لتدمير ممتلكات، بما في ذلك 41.000 وكانت المقاطعات الأكثر تضرراً هي الوادي المتصدع والنيانزا والمقاطعات الوسطى والغربية ونيروبي والسواحل، ولكن بدرجات متفاوتة (Waki Report, 2008, pp 345-346).

يكشف تكرار تزامن العنف مع الانتخابات منذ سنة 1992، أنه ليس مجرد أفعال وردود أفعال عفوية، على العكس من ذلك، فقد تحول إلى آلية محورية يوظفها الفاعلون الانتخابيون خدمة لمصالحهم، حيث يتم في خضمه الاستعانة بكافة أشكال الإكراه أو التخويف أو إلحاق الأذى الجسدي أو التهديد بذلك بغية التأثير على العملية الانتخابية (UNDP, 2009, p. 04)، في سلوك يمكن وصفه بأنه "شكل منحرف أو غير تقليدي للمشاركة السياسية، فهو ينقل الشعور بأن قتال الشوارع والخروج على القانون يمكن أن يكونا أدوات فعالة في استراتيجية سياسية متماسكة تؤدي إلى تحقيق أهداف مسطرة مسبقاً (Goldsmith, 2015, p. 824).

لقد أثبت العنف المتزامن مع الانتخابات في كينيا، أنه استراتيجية ناجعة وهذا بالنظر إلى النتائج التي تم تحقيقها خاصة سنة 2007، حين نجحت المعارضة في دفع السلطة للتوقيع على ما يسمى بـ "اتفاق تقاسم السلطة" يوم 28 فيفري 2008، حيث وبناء عليه تمت تسمية "مواي كيباكي" رئيساً للدولة، فيما شغل "رايلا أودينغا" Raila Odinga زعيم المعارضة ابن السياسي أودينغا أوجينغا الذي ينحدر من قبيل اللوه منصب رئيس الوزراء، وقد أسست هذه الاتفاقية التي سميت بـ "قانون الوفاق الوطني

والمصالحة" الحكومة الائتلافية بالإضافة إلى إعداد جدول الأعمال لإنهاء الأزمة السياسية ومعالجة أسبابها جذريا يتضمن أربع أجندات كبرى على معالجة القضايا طويلة الأجل ، بما في ذلك الإصلاحات الدستورية والمؤسسية؛ إصلاحات الأراضي، معالجة البطالة، معالجة الفقر وعدم المساواة واختلالات التنمية الإقليمية وترسيخ الوحدة الوطنية والتماسك ومعالجة الإفلات من العقاب (wamai, 2014, pp. 72-74).

المطلب الثاني: أي دور للتسلطية الانتخابية المسار الانتقالي لكينيا؟

لقد أصبح واضحاً، أن ممارسات التسلطية الانتخابية قد تغلغت في الانتخابات الكينية، فتنظيم أكثر من ستة مسارات انتخابية منذ سنة 1992، إضافة إلى انتخابات ما قبل إقرار التعددية الحزبية لم يمكن من إكسابها معايير وقيم النزاهة والشفافية، ما يعني أن هناك أولويات أخرى للنخب الكينية نوضحها على ضوء فهم الدور الذي تلعبه تلك الممارسات في المسار الانتقالي لكينيا.

في سنة 1989، أصدر "روبرت داهل" Robert Dahl مؤلفة الشهير "الديموقراطية ونقادها" (تر: مظفر، 1995، ص ص 373-374)، أتى من خلاله على ذكر خمسة شروط يعتقد بأنها من متطلبات تطوير حكم ديموقراطي مستقر، وهذه الشروط هي:

- عدم توظيف الحكام للعنف والقسر من أجل اكتساب سلطتهم والحفاظ عليها،
- مجتمع متعدد، حديث، دينامي ومنظم،
- الإبقاء على إمكانات الصراع بين المكونات الثقافية الفرعية عند مستويات مقبولة،
- سكان يتمتعون بثقافة سياسية ونظام معتقدات موافقان لفكرة الديموقراطية ومؤسسات الحكم التعددية،

• آثار النفوذ الأجنبي أو السيطرة الأجنبية إما ضئيلة أو مواتية على نحو إيجابي.

عطفاً على مؤشرات "داهل"، يشير "شدلر" (2002, pp. 39-40) بدوره إلى أن الانتخابات بوصفها المکانيزم المحرك للديموقراطية، "عليها أن تقدم خيارات فعالة للسلطات السياسية في إطار مجتمع يتكون من مواطنين أحرار ومتساوين... كما يتطلب المثل الديموقراطي الأعلى هذا بأن يتمتع جميع المواطنين بـ "فرص غير منقوصة" وأن "يصوغوا" خياراتهم السياسية، وأن "يعبروا عنها بوضوح" فيما بينهم، وأن يكون لها الوزن ذاته عند اتخاذ القرارات العامة".

الواقع أن التركيز على الانتخابات في كينيا، ليس من باب اعتبارها المقياس الرئيسي للحكم على مدى ديموقراطية نظام الحكم في كينيا ومدى تأثيره بالممارسات التي تتعارض مع المثل الديموقراطية وإنما من أجل الحكم على مدى مأسسة النظام السياسي القائم وتأقلمه مع قواعد اللعبة الديموقراطية بشكل يفضي إلى تحقيق الانتقال المنشود ، لأن إجراء انتخابات "تأسيسية، تنافسية، حرة، ونزهاءة على أساس حق الاقتراع الشامل يمكن أن يكون المدخل الرئيسي لحدوث تحول نوعي في قواعد اللعبة السياسية، ولكنه قطعاً، ليس ضماناً لاستمرار مرحلة الانتقال إلى النهاية بنجاح، كما أنه ليس ضماناً لبلوغ مرحلة

الترسيخ (Lynn, 2005, p. 09)، ولعل هذا ما أكدت عليه التجربة الكينية، فرغم أن تنظيم الانتخابات فيها جاء في خضم مسار انتقالي، غير أنها ظلت مرتبطة بممارسات النظام التسلطي من خلال طغيان روابط المحسوبية والمحابة واحتكار الفضاء السياسي من قبل الفئة المسيطرة على الثروة، وهو ما جعلها بعيدة عن تلك النظرة الايجابية التي سادت حولها عند بداية موجات الانتقال، فبدلاً من ذلك، أصبحت تلك النظم، تتصرف ديموقراطياً ظاهرياً، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على طابعها التسلطي من خلال ممارسة الاحتيايل والترهيب في الانتخابات وكذا منع المعارضة عن ممارسة دورها الذي يفترض أن تقوم به، وهو ما أدى إلى نشوء وضع مميز "ينظر إليه على أنه حالة وسطى قلقية ومزعزعة بين ديموقراطية كاملة الأركان ودكتاتورية بحتة"، كما هو الحال مع كينيا (Carothers, 2012, p. 18).

إن انحراف الممارسة الانتخابية في كينيا، يكشف عن رفض النخب الكينية لتغيير الديموقراطي، لأن ذلك سيضر مباشرة بالثروة والسلطة التي حازوا عليها في ظل نظام زبوني استمر بنائه لعقود، فإذا كانت الديموقراطية كما اعتبرها "بولن" Bollen مجموعة من الممارسات السياسية التي تهدف إلى التقليل من قوة النخب وتعظيم نفوذ الفواعل غير النخبوية أو المواطنين العاديين (Wagle, 2009, p. 7)، فإن ما حدث في كينيا كان عكس هذا تماماً، فالانتخابات كرست هيمنة النخبة السياسية المسيطرة على المال والأرض، والأخطر من ذلك، تحول المواطنون إلى أداة لحسم الصراع بين تلك النخب، من خلال توظيفهم في أعمال عنف عبر مختلف الفترات التاريخية، وخاصة سنة 1992 و2007، ولعل هذا ما يدفع الباحث إلى الاعتقاد بأن نفوذ النخب في كينيا قبل التحول إلى الديموقراطية وبعده، لا يزال يمارس تأثيراً كبيراً وهو السبب الرئيسي في حدوث العنف والانحراف الذي لحق بالممارسة الانتخابية، فقد ترافق استحداث المؤسسات الرسمية اللازمة لعملية الديمقراطية، استحداث مؤسسات أخرى غير رسمية "موازية" تعمل على الحفاظ على نفوذ وموارد النخبة من خلال سياسات المحسوبية الانتخابية والعنف والفساد.

الخاتمة:

رغم أن كينيا استهلت مسار الديمقراطية منذ سنوات التسعينات إلا أنها فشلت في جعلها انتخابات ديموقراطية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وهذا في ظل الانتهاكات التي رافقتها مثل شراء الأصوات والاحتيايل والتزوير الانتخابي، وهو ما قاد البلاد إلى اضطرابات سياسية حادة بلغت أقصاها ب بروز العنف الذي أصبح آلية بديلة لإدارة التنافس الانتخابي حيث أنه وبعدهما كان الحزب الحاكم يقوم بتوظيفه لترهيب المعارضة كما حدث سنة 1992، أصبحت المعارضة بدورها توظفه كما حدث سنة 2007 مما أدى إلى آثار مدمرة ليس على المستوى الانساني وحسب، بل أيضا انعكس سلبا على العلاقات بين مختلف الجماعات العرقية المكونة للمجتمع الكيني.

وإذا كانت الانتخابات آلية بناء لإدارة الصراعات السياسية، فإن طغيان ممارسات "التسلطية الانتخابية" يضع الديموقراطية وقيمها في كينيا موضع شك ومساءلة، فكيف يمكن لنظام يتصف أساساً بأنه تنافسي، ويدعو إلى العدل وتكريس الحريات المدنية والمشاركة السياسية أن يتضمن في ذات الوقت

أساليب عنيفة وغير مشروعة لحسم الصراع السياسي، أمر يمكن فهمه بالنظر إلى السياق الانتقالي في البلاد، فالسلطة الحاكمة أعلنت عن الانتقال إلى الديمقراطية مع إقرارها بعدم اقتناعها بهذا النظام. إن ما يدفع النخبة إلى رفض التغيير السياسي من خلال الديمقراطية هو التخوف من إعادة توزيع الموارد حيث أن قبول الحكم الديمقراطي يعني أنها ستكون مجبرة على تقديم تنازلات للمواطنين من أجل ضمان استمرارها في الحكم، لأن الديمقراطية في جوهرها عبارة عن التزام بتنفيذ مجموعة من الوعود بتقديم تنازلات يتم إطلاقها خلال الحملات الانتخابية والترويج لها، وفي الحالة الكينية، وبدلاً من تقديم أي تنازلات اقتصادية ممثلة في إعادة التوزيع الكامل للموارد يتم اللجوء إلى ممارسات التسلطية الانتخابية لمنع المواطنين من اختيار من أنهم سيحققون تطلعاتهم في الحصول على حياة أفضل.

الإحالات والمراجع:

1. أحمد حسن محكي محمد. 2010. قابلية مشروع الدولة الكينية للعطاء والاستمرارية. دراسات إفريقية، العدد 37، د. ص.
2. إمام أحمد أمل محمد. 2015. الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا: دراسة مقارنة. مصر: المكتب العربي للمعارف.
3. داهل روبرت. 1995. الديمقراطية ونقادها، تر: نمير عباس مظفر، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.
4. رينولدز وآخرون. 2007. أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
5. عبد الحي وليد. 2016. تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية. استشراف للدراسات المستقبلية، العدد الأول، ص ص. 24-45.
6. العدوي عبد الستار أبو الحسن. 2015. النظام السياسي في كينيا منذ الاستقلال. مصر: المكتب العربي للمعارف.
7. Adar, K. G. & Munyae, I. M. 2001. *Human Rights Abuse in Kenya under Daniel Arap Moi, 1978-2001. African Studies Quarterly* 5, No.1 pp. 1-17.
8. Amutabi, M. 2009. *Beyond Imperial Presidency in Kenya: Interrogating the Kenyatta, Moi and Kibaki Regimes and Implications for Democracy and Development. Kenya Studies Review* 1, No. 1, pp. 55-84.
9. Barkan, J. 1993. *Kenya: Lessons from a flawed election. Journal of Democracy* 4, No. 3, pp. 85-99.
10. Barkan, J. D. 2004. *Kenya After Moi. Foreign Affairs* 83, No. 1, pp. 87-101
11. Barton, M & Van de Wall, N. 1997. *Democratic Experiments in Africa. Cambridge University Press.*
12. Boone, C. 2012. *Land Conflict and Distributive Politics in Kenya. African Studies Review* 55, No. 1, pp 75 – 103.
13. Brown, S. 2001. *Authoritarian Leaders and Multiparty Elections in Africa: How Foreign Donors Help to Keep Kenya's Daniel Arap Moi in Power, Third World Quarterly* 22, No .5, pp. 725-739.
14. Carothers, T. 2002. *The End of the Transition Paradigm. Journal of Democracy* 13, No. 11, pp. 5-21.

15. Cavanagh, C. J. 2018. *Land, Natural Resources and the State in Kenya's Second Republic*. In *Africa Now! Emerging Issues and Alternative Perspectives*, Ed. Adebusuyi Isaac Adeniran & Lanre Olusegun Ikuteyijo, pp. 119-148. Switzerland: Palgrave Macmillan.
16. Commission of Inquiry into the Post-Election Violence. 2008. Nairobi: Government of Kenya.
17. Constitution of the Republic of Kenya, 2010.
18. Diamond, L, & Plattner, M. F. 2006. *Electoral system and Democracy, United State of America*, Hopkins University Press.
19. Foeken, & Dietz. 2000. *Of Ethnicity, Manipulation and Observation: The 1992 and 1997 Elections in Kenya*. In *Election Observation and Democratization in Africa*. Ed. Abbink, J, Hesseling, G, pp.277-294. London: Palgrave Macmillian.
20. Gaston, J. R, 1979. *Land Issue in Kenya Politics: Pre-and Post-Independence Development*, *Journal of African Studies* 9, No. 2, pp. 30-58.
21. Githinji, M & Holmquist, F. 2012. *Reform and political impunity in Kenya: Transparent without accountability*. ' *African Studies Review* 55, No. 1, pp. 53 – 74.
22. Hartmann, D. 1999. Kenya. In *Elections in Africa: A Data Handbook*, Ed Dieter Nohlen, Michael Krennerich and Bernhard Thibaut, pp. 475-494. New York: Oxford University Press 1999.
23. Helle, S.E. 2016. *Defining the Playing Field, a Framework for Analyzing Fairness in Access to Resources, Media and the Law*. In *Democratization and Competitive Authoritarianism in Africa*, ed. Matthijs Bogaards & Sebastian Elischer pp. 47-78. Wiesbaden: Springer VS.
24. Hornsby, C. 2012. *Kenya: History Since Independence*. London: I.B. Tauris & Co Ltd.
25. Human Rights Watch. 2002. *Playing with Fire: Weapons Proliferation, Political Violence, and Human Rights in Kenya*. New York: Human Rights Watch.
26. Independent Electoral and Boundaries Commission Act. 2016. NO. 9 OF 2011, Revised Edition.
27. Independent Review Commission (IREC). 2008. *Final report*. Nairobi.
28. Jensen, P. S & Justesen, M. K. 2014. *Poverty and vote buying: Survey-based evidence from Africa*. *Electoral Studies* 33, pp. 220-232.
29. Kadima, D & Owuor, F. 2006. *The National Rainbow Coalition Achievements and Challenges of Building and Sustaining a Broad-Based Political Party Coalition in Kenya*. In *The Politics of Party Coalition in Africa*, Ed. Denis Kadima, pp 179-221. South Africa: EISA & Konrad-Adenauer-Stiftung.
30. Kanyinga, K. 2014. *Kenya Democracy and Political Participation*, Johannesburg: Open Society Initiative for Eastern Africa.
31. Keverenge, S. K. *Political Party Formation and Alliances: A Case Study of Kenya*, School of Social and Human Studies.
32. Khobe, O, W. 2015. *The Quest for A More Perfect Democracy: Is Mixed Member Proportional Presentation the Answer? In Human rights and Democratic governance in Kenya: A post-2007 appraisal*, Ed Morris Kiwinda Mbondenyi, Evelyne Owiye & Tom Kabau, pp 121-147 South Africa: Pretoria University Law Press.
33. Klopp, J. M. & Lumumba, O. 2017. *Reform and counter-reform in Kenya's land governance*. *Review of African Political Economy* 04, pp. 1-18.
34. Levitsky, S & Way, L. 2002. *The Rise of Competitive Authoritarianism*. *Journal of Democracy*, Vol.13, No. 2, pp. 51-64.
35. Levitsky, S & Way, L. 2010. *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War*. Cambridge: Cambridge University Press.

36. Lindberg S. I. 2001. *Forms of State, Governance, and Regime: re-conceptualizing the Prospects for Democratic Consolidation in Africa*. *International Political Science Review* 22, No. 2, pp. 173-199.
37. Lynn, Terry. 2005. *From Democracy to Democratization and Back: Before Transition from Authoritarian Rule*. Stanford: CDDRL Working Paper.
38. Manji, A. 2014. *The Politics of Land Reform in Kenya 2012*. *African Studies Review* 57, No. 01, pp. 115 – 130.
39. Materu, S. F. 2015. *The Post-Election Violence in Kenya: Domestic and International Legal Responses*. The Netherlands: T.M.C. Asser Press.
40. Michalik, S. 2015. *Multiparty Elections in Authoritarian Regimes Explaining their Introduction and Effects*. Wiesbaden: Springer VS.
41. Mulli, L. 1999. *Understanding election clashes in Kenya, 1992 and 1997*. *African Security Review* 8, No. 4, pp. 75-80.
42. Mwangi, O. G. 2008. *Political Corruption, Party Financing and Democracy in Kenya*. *The Journal of Modern African Studies* 46, No.2, pp. 267 – 285.
43. Ndege, P. O. 2009. *Colonialism and its Legacies in Kenya Lecture delivered during Fulbright- Hays Group project abroad program, Moi University Main Campus*.
44. Nderitu, M & al. 2012. *History of Constitution Making in Kenya*. Media Development Association & Konrad Adenauer Foundation.
45. Oloo, A. 2011. *Elections, Representations and the New Constitution*, Constitution Working Paper No. 7, Society for International Development, 2011.
46. Owuor, F. O. *The 2007 General Elections in Kenya: Electoral Laws and Process*. *Journal of African Elections* 07, No.02, pp 113-123.
47. Owuor. F.O 2016. *Reforming Elections Management and Administration in Kenya: The Case for Independent Electoral and Boundaries Commission (IEBC) Master dissertation of Laws, Nairobi: School of Law*.
48. Oyugi, W., P. Wanyande and C. Odhiambo-Mbai, eds. 2003. *The Politics of Transition in Kenya*. Nairobi: Heinrich Boll Foundation.
49. *Report of the Commonwealth Observer Group. 2013. Kenya General Elections*.
50. Schedler, A. 2002. *Elections Without Democracy: The Menu of Manipulation*. *Journal of Democracy* 13, No. 2, pp.36-50.
51. Schmitz, H. Peter. 2006. *Transitional Mobilization and Domestic Regime Change Africa in Comparative Perspective*. New York: Palgrave Macmillan.
52. Shulika, L. S. & al. 2014. *Monetary Clout and Electoral Politics in Kenya The 1992 to 2013 Presidential Elections in Focus*. *Journal of African Elections* 13, No. 2, pp. 196-215.
53. Sihanya, B. 2011. *The Presidency and Public Authority in Kenya's new Constitutional Order*, Constitution Working Paper No. 2, Constitution Working Paper No. 2, Society for International Development.
54. Southall, R. 2005. *The Ndung'u Report: Land and Graft in Kenya*". *Review of African Political Economy* 103, pp.142-51.
55. *United Nations Development Programme (UNDP). 2009. Elections and Conflict Prevention: A Guide to Analysis, Planning and Programming*. Democratic Governance Group: Bureau for Development Policy.
56. Van de Walle, N. 2007. *Meet the New Boss, Same as the Old Boss? The Evaluation of Political Clientilism in Africa*. In *Patterns in Patrons, Clients and Policies: Patterns of Democratic Accountability and Political Competition*, edited by Kitschelt, H and Wilkinson, S. Cambridge: University Press.
57. Wagle, U. R. 2009. *Inclusive Democracy and Economic Inequality in South Asia: Any Discernible Link? Review of Social Economy* 67. No 3, pp. 329-357.

58. Wanjohi, N. 2003. *Sustainability of Political Parties in Kenya. In African Political Parties Evolution, Institutionalization and Governance, Ed. M.A. Mohamed Salih, pp. 239-253. London: Pluto Press.*